الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم : التاريخ

رقم:.....

الموضوع:

القضية الجزائرية في اهتمامات هيئة الأمم المتحدة

1962-1954م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ العالم المعاصر

إعداد الطلبة:

- عمر عيشوش
- سامي نعيجي

لجنة المناقشة:

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
إسم ولقب الأستاذ(ة)	المؤسسة الجامعية	الصفة
شترة خير الدين	جامعة محمد بوضياف–المسيلة	رئيسا
محمود بوكسيبة	جامعة محمد بوضياف–المسيلة	مشرفا و مقررا
عاشور قويدر	جامعة محمد بوضياف–المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية

2017–2016

شكر وتقدير

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات وبنوره تنزل البركات نشكر الله العلي القدير ونحمده على ما هدانا ووفقنا اليه في انجاز هذا العمل المتواضع.

فقد قال النبي ﷺ : « من لم يشكر الناس لم يشكره الله » وعملا يقوله صلى الله عليه وسلم نتقدم بالشكر الجزيل ووافر الامتنان والعرفان الى كل من ساندنا في انجاز هذا البحث وإتمامه واخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور (بوكسيبة محمود) الذي قبل الاشراف على هذه المذكرة ، كما لا يسعنا ان نتقدم بأسمى عبارات الشكر الى الدكتور (عمر بوضربة) الذي غمرنا بتوجيهاته وإرشاداته التي قدمها لنا والتي ساعدنا في انجاز هذا العمل.

ونتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبول مناقشة المذكرة والحكم عليها.

مع شكرنا وتقديرنا لجميع أساتذة قسم التاريخ بجامعة المسيلة الذين لم يبخلوا علينا بالنصح والعطاء طيلة المشوار الدراسي فجزاهم الله عنا كل خير.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من أسهم برأيه وشجعنا ولوبكلمة طيبة لإخراج هذا البحث الى خير الوجود من الأساتذة والزملاء

وكل العاملين بمكتبة " السلام "

والله ولي التوفيق

إهداء

إلى كل من ضحى من أجل حرية وطنه

إلى الوالدين الكريمين حفظهم الله ورعاهم وأطال في عمرهم

إلى جميع أخوننا وأخواتنا كل بأسمائهم جعلهم الله عونا لنا

ولجميع الأهل والأقارب

الى الأصدقاء والزملاء الأعزاء كل باسمه

الى جميع الزملاء بدفعة ماستر تاريخ العالم المعاصر – جامعة المسيلة –

الى كل طالب وباحث علم نهدي لهم هذا البحث المتواضع عرفانا ومحبة.

الطالبين:

عمر عيشوش **نعيجي سامي**

مقدمة

تعتبر الثورة الجزائرية من أعظم الثورات التي شهدها العالم خلال القرن العشرين ، حيث كان الرأي العام العالمي في البداية يعتبر القضية الجزائرية مسألة داخلية تخص فرنسا باعتبار أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ، لذلك عملت القيادة الثورية الجزائرية منذ اندلاعها على تدويل القضية الجزائرية دوليا ، لأنها كانت تؤمن إيمانا قاطعا بان مواجهة فرنسا لا تقتصر على الكفاح فقط بل أن هذا الكفاح لا يتوج بانتصار حقيقي إذا لم يواكبه عمل دبلوماسي ودعم خارجي ، وأشاروا إلى ذلك في بيان أول نوفمبر 1954م عندما حددوا مساعيهم للتعريف بالقضية الجزائرية وجعلوا من التدويل الهدف الأساسي من أهداف الثورة .

وبناءا على ذلك عملت جبهة التحرير الوطني من أجل إخراج القضية الجزائري من الإطار المحلي الاستعماري الفرنسي إلى المستوى العالمي، وأنجع وسيلة لتحقيق ذلك عبر المشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تعقد في الخارج وبذل الجهود من اجل الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ، وتعود البدايات الأولى للجهود الدبلوماسية تجاه القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة إلى جهود الجامعة العربية التي كلفت المملكة العربية السعودية بأن ترفعها إلى مجلس الأمن وتساندها الدول العربية في ذلك ثم مؤتمر باندونغ بدعم الدول الأفروأسيوية لاسترجاع السيادة الوطني.

وهكذا دخلت القضية الجزائرية الباب الواسع إلى أهم وأكبر التنظيمات الدولية عن طريق الدبلوماسيين الجزائريين ،الذين عملوا داخل هذه التنظيمات ليكسبوا القضية الجزائرية طابع الشرعية الدولية من خلال الدعم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية بهدف تحقيق الاستقلال.

ونظرا للدعم الذي لقيته جبهة التحرير على الصعيد الدولي في الفترة الممتدة ما بين 1955-1962م ارتأينا اختيار موضوع دراستنا المعنون بـــ :

" القضية الجزائرية في اهتمامات هيئة الأمم المتحدة 1954-1962م " ففي هذه المرحلة عرفت القضية الجزائرية نشاط دبلوماسي الذي أعطى للثورة دفعا قويا في الخارج.

الإشكالية العامة للموضوع:

تتمحور إشكالية البحث في نقطة مركزية تتمثل في :كيف تطور تعامل واهتمام هيئة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية ؟

وللإحاطة بهذه الإشكالية هناك جملة من التساؤلات :

1- كيف كانت ردود الفعل الأولية من اندلاع الثورة (1) نوفمبر 1954م ؟

2- كيف ساهم مؤتمر باندونغ أفريل 1955م في التعريف بالقضية الجزائرية ؟

3- كيف كان نشاط جبهة التحرير الوطني على المستوى الدولي من أجل تدويل القضية الجزائرية ؟

4- ما هي مراحل التي مرت بها القضية الجزائرية في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة ؟

أسباب اختيار الموضوع :

1 - تخصصنا في المجال تاريخ العالم المعاصر أوجد لدينا الرغبة في تناول موضوع القضية الجزائرية في اهتمامات هيئة الأمم المتحدة 1954-1962م .

2- هذا الموضوع يكتسي أهمية قصوى في تاريخ الجزائر عامة والحركة الوطني خاصة كون هذه الدراسة توضح دور الدبلوماسية الجزائرية في التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية وخاصة في هيئة الأمم المتحدة من اجل الاعتراف بها دوليا.

3- تعتبر هذه الدراسة من المواضيع التي لازالت تجذب نحوها الدارسين من اجل التعمق في جوانبها المختلفة.

حدود الدارسة :

تطرقنا في دراستنا المعنونة ب : القضية الجزائرية في اهتمامات هيئة الأمم المتحدة 1954-1962م إلى إطار زماني ومكاني محددين وقد تمثل في :

الإطار المكاني : ينحصر إطار هذه الدراسة في إطار مكاني هو الجزائر والعالم .

الإطار الزماني : من 1954-1962م ينحصر هذا الإطار في بداية إندلاع الثورة التحريرية مرورا بالنشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني دوليا مرورا بمؤتمر باندونغ 1955 م، وهيئة الأمم المتحدة في عدة مناقشات للجمعية العامة الى غاية الاعتراف بالقضية الجزائرية وأحقية الشعب الجزائري في تقرير مصيره وأحقية بالسيادة الوطني 1962م.

مناهج البحث:

من اجل الإجابة على التساؤلات المطروحة في الموضوع استلزمت الدراسة إتباع المناهج التالية:

1- المنهج التاريخي الوصفي : الذي استعملناه في تتبع الأحداث وتطورها انطلاقا من اندلاع الثورة إلى غاية مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وتتبع الأحداث كرونولوجيا .

2- المنهج التحليلي: استعملناه في تحليل تفاصيل القضية الجزائرية في الخارج والذي استعملناه في تحليل المادة العلمية وتصنيفها حسب كل مرحلة من مراحل البحث.

صعوبات الدراسة :

أما فيما يخص الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة فهي:

1- طول الفترة المدروسة 1954-1962م مما صعب علينا الإلمام بالموضوع لذلك تطرقنا في الدراسة إلى الإيجاز وأخذ الأهم وخاصة في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة للقضية الجزائرية.

2- ضيق الوقت لانجاز هذه الدراسة.

3- صعوبة التعامل مع المراجع باللغة الفرنسية.

ولدراسة هذا الموضوع رسمت خطة على الشكل التالي :

خطة البحث:

سمحت لنا المادة التي جمعناها حول موضوعنا لتقسيمه إلى مقدمة ثم فصل تمهيدي بعدها فصلين وخاتمة وملاحق.

تناولنا في المقدمة التعريف بالموضوع، دوافع وأسباب اختياره ثم الإشكالية المراد مناقشتها، ثم وضعنا المناهج المستبقة في معالجة الموضوع وتطرقنا أيضا إلى الصعوبات التي واجهتنا واعترضننا في انجاز هذا البحث وفي الأخير قدمنا وصفا لأهم المراجع المعتمدة في البحث.

الفصل التمهيدي: عنوناه باندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

المبحث الأول: تناولنا فيه اندلاع ثورة 1 نوفمبر 1954م، والعمليات العسكرية الأولى.

المبحث الثاني: خصص لردود فعل السلطات الفرنسية في الجزائر وفرنسا من اندلاع الثورة.

المبحث الثالث: تطرقنا فيه إلى ردود الفعل الدولية من ثورة 01 نوفمبر 1954م من 1954-1955م .

الفصل الأول: تناولنا فيه نشاط جبهة التحرير الوطني لتدويل القضية الجزائرية.

المبحث الأول : خصص لمؤتمر باندونغ وبداية تدويل القضية الجزائرية .

المبحث الثاني: تم التطرق فيه لإستراتيجية جبهة التحرير من أجل تدويل القضية الجزائرية

المبحث الثالث: تم تخصيصه إلى الدبلوماسية الفرنسية التي سعت لأجل القضاء على تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

الفصل الثاني: فخصص لمناقشة القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المبحث الأول: تم التطرق فيه إلى طلب التسجيل للقضية الجزائرية في الدورة العاشرة للجمعية العامة.

المبحث الثاني: جاء بعنوان القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة قبل تأسيس الحكومة المؤقتة في الجزائر وتتخلله أربعة عناصر:

أولا : الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة (جانفي 1955 م).

ثانيا: تطرقنا إلى الدورة الحادية عشر (4- 13 فيفري 1957 م).

ثالثا : خصص للدورة الثانية عشر (16 جويلية – 15 ديسمبر 1957م).

رابعا : وأخيرا الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة (1958م).

المبحث الثالث: تم التطرق فيه للقضية الجزائرية بعد تأسيس الحكومة المؤقتة في مناقشة هيئة الأمم المتحدة تتخلله أربعة عناصر:

أولا : عالجنا في هذا العنصر تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية 19 سبتمبر 1958م.

ثانيا: وأما في هذا العنصر تكلمنا عن الدورة الرابعة عشر لهيئة الأمم المتحدة 1959م.

ثالثا: مناقشة الجمعية العامة للأمم المتحدة للقضية الجزائرية في دورتها الخامسة عشر 1960م.

رابعا : الدورة السادسة عشر 1961م.

خامسا: وأخيرا تم الطرق إلى مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة عشر 1962م.

وأنهينا الدراسة بخاتمة تضمنت مجموعة من الاستنتاجات الخاصة بالدراسة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع القضية الجزائرية في اهتمامات هيئة الأمم المتحدة 1954-1962م، ونجد أهمها:

- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ بعنوان : " الكتلة الأفروآسيوية وقضايا التحرر القضية الجزائرية نموذجا " لعيسى ليتيم ، تعتبر دراسة هامة عن الموضوع حيث تطرق فيها للدعم الذي قدمته الكتلة الافروآسيوية والدول العربية خاصة القضية الجزائرية ، إضافة إلى تناولها عدة مؤتمرات دولية التي ساهمت في تدويل القضية الجزائرية مثل مؤتمر باندونغ 1955م، وقد استعنت بها في الفصل الأول .

- مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ بعنوان : القضية الجزائرية في المؤتمرات الدولية 1955 -1962 لنعيمة بوحنية ، تعتبر مذكرة مهمة بالنسبة لدراستنا واستفدت منها من خلال تطرقها لمؤتمر باندونغ ومناقشة القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورتين العاشرة والثالثة عشر .

- مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر بعنوان : " التنافس بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطني الجزائرية MNA في المحافل الدولية – منظمة الأمم المتحدة نموذجا– لهاجر قحموش– حيث ساعدتني كثيرا وخاصة في نشاط جبهة التحرير في المحافل الدولية والإستراتيجية التي اعتمدتها بالإضافة إلى مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة لعدة دورات.

المصادر :

- الثورة الجزائرية سنوات المخاض : لمحمد حربي : يعتبر من المصادر المهمة التي تحدث في كتابه عن العديد من الشخصيات الثورية وشخصيات الوفد الخارجي، وقد أفادني في التعريف بهذه الشخصيات.

- قصة الثورة الجزائرية : احمد الشقيري ،الذي تطرق من خلال هذا الكتاب إلى أهم الأحداث التي عرفتنها الثورة وكذلك طرح القضية الجزائرية على منبر هيئة الأمم المتحدة.

وصف المراجع:

– مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954–1962م لمريم صغير أفادنا في إبراز الدور العربي في تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة .

– القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة 1957 –1958م : لمحمد علوان الذي استفدنا منه كثيرا وخاصة في مناقشات القضية الجزائرية في الجمعية العامة لمعظم دوراتها.

وقد اعتمدنا على بعض المذكرات من بينها مذكرة " أحمد توفيق المدني " وبعض المجلات نذكر منها " مجلة عصور الجديدة. ع09 " أفادني مقال للدكتور عمر بوضربة معنون ب: دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1955–1962م والذي استفدنا منه في معرفة الدور الذي لعبته جبهة التحرير الوطني في الخارج من أجل تدويل القضية الجزائرية ولفت الرأي العام العالمي.

إضافة إلى مجلة البحوث التاريخية الصادرة عن جامعة محمد بوضياف بالمسيلة العدد (1) حيث استفدنا من مقال للدكتور عمر بوضربة تحت عنوان " المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955 حيثياتها وانعكاساتها على مسار تدويل المسألة الجزائرية.

وأيضا للعديد من المذكرات التخرج نذكر منها مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر بعنوان : " التنافس بين جبهة التحرير والحركة الوطني الجزائرية MNA في المحافل الدولية ،منظمة الأمم المتحدة نموذجا. لهاجر قحموش حيث استفدنا منها في دراسة مناقشات الجمعية العامة لهيئة للأمم المتحدة لمختلف الدوارات.

واعتمدنا على مصدر أجنبي تمثل في : Slimane Cheikh M Algérien armes , casbah adition Alger, 1998.

وفي الاخير نشكر من ساعدنا في انجاز هذه الدراسة سواء من قريب أوبعيد ونذكر في مقدمتهم الأستاذ المشرف " محمود بوكسيبة " الذي قبل الإشراف على المذكرة

والدكتور " عمر بوضربة " الذي لم يبخل علينا بالنصائح والتوجيهات فأرجوا أن نكونا قد وفقنا في عرض جوانب من اهتمامات هيئة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية من 1954-1962م.

الفصل التمهيدي :

اندلاع الثورة وردود الفعل الاولية

المبحث الأول : إندلا ع الثورة 1 نوفمبر 1954

المبحث الثاني : موقف فرنسا من اندلا ع ثورة نوفمبر 1954

المبحث الثالث: المواقف الدولية من الثورة الجزائرية

تمهيد :

يعتبر الفاتح من نوفمبر 1954 حقبة جديدة في تاريخ الجزائر المعاصر ، لأن الذين صنعوا الحدث وفجروالثورة التحريرية الجزائرية كانوا قد حددوا الهدف ووضعوا أرجلهم في المسار الذي لطالما انتظروه ، كما قال الشهيد " عباس لغرور" : "**يجب اللجوء إلى خيار وحيد للعمل ، وإن الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى التحرر الذي لا يمكن الرجوع عنه هوطريق الثورة .... "**[1]

كان طريق الكفاح المسلح أسلوبا جديدا اختاره الشعب الجزائري وتقدم به من اجل قهر الاستعمار معتمدا في ذلك على الإمكانيات التي يتوفر عليها وعلى قواه الحية الكامنة فيه ، لقد كان أول نوفمبر نهاية جيل ما بعد ماي 1945، ونقطة تقاطع خطين بين السياسة الاستعمارية من جهة وسياسة الحركة الوطني من جهة أخرى ، إذ جاء في اعتراف جنرال " توبير Topeir" بان : **" القمع الدموي للاضطرابات 8 ماي 1945 كان غلطة كبيرة فالنزاع الحالي ثورة 1 نوفمبر 1954 قد ولد جزئيا من هذا القمع الأعمى "**[2] وهي ثمثل بصدق مأساة الجزائر وعظمتها في آن واحد فقد كتب بدم الشعب الجزائري وصبره عبر سنوات طويلة لم يكن فيها زاد للمناضل إلا التضحية والفداء بالنفس والنفيس والأمل في عودة الحرية والكرامة للأمة.

[1] مصطفى طلاس وبسام العسلي ، الثورة الجزائرية ، ط1 ، دار الشورى ، بيروت ، لبنان ، 1982، ص92.

[2] أبوالقاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945 ، ج3 ، ط4 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان،1992،ص ص255-256.

المبحث الأول : اندلاع الثورة 1 نوفمبر 1954

في الاجتماع الأخير للجنة الستة 06* بتاريخ 23 أكتوبر 1954 دار النقاش طويلا بين الأعضاء وهوامتداد للنقاشات السابقة لمحاولة تحديد الإطار والكيفية التي ستعلن بها الثورة وهل ستعلن باسم الحزب العتيد (حزب الشعب – ح إح د) أم اسم جديد ؟ ، وقد استبق الأمر وحسم لصالح الإعلان عن طريق إنشاء تنظيم جديد في البداية اختيرت (جبهة الاستقلال الوطني) كتسمية لكن بن بولعيد** تدخل قائلا : " **أفضل التحرر على الاستقلال لأننا غير مستقلين وسيبدأ التحرر قريبا** " فوافق الحاضرون على التسمية الجديدة التي خلفت اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي تأسست في 23 مارس 1954 وهي جبهة التحرير الوطني.[1]

كما تم في هذا الاجتماع إنشاء الجناح العسكري لجبهة التحرير الوطني وتسمية الواجهة العسكرية جيش التحرير الوطني .[2]

كما تقرر في هذا الاجتماع تقسيم البلاد إلى خمس مناطق للكفاح مع توزيع المسؤوليات :

- المنطقة الأولى : الأوراس : بقيادة " مصطفى بن بولعيد "، النائب " بشير شيحاني ".
- المنطقة الثانية : قسنطينة : بقيادة " ديدوش مراد " ، النائب: " زيغود يوسف ".

---

*القادة الستة التاريخيون : محمد بوضياف ، ديدوش مراد ، مصطفى بن بولعيد ، رابح بيطاطا، محمد العربي ين مهيدي ، كريم بلقاسم.

**ولد يوم 5 فيفري 1917 في أريس بمنطقة الأوراس ناضل في حزب الشعب في تنظيماته المسلحة ، عضوفي اللجنة المركزية 1953 لكنه ترك القيادة لبوضياف واكتفى بالقيادة السياسية والعسكرية لمنطقة الاوراس ، اعتقل في فيفري 1955 لكنه لاذ بالفرار في نوفمبر 1955 رفقة طاهر الزبيري ، يوم 27 مارس 1954 ،استشهد بن بولعيد اثر انفجار جهاز إرسال لغمه رجال المخابرات الفرنسية انظر : محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، ترجمة . نجيب عياد صالح المثلوني ، سلسلة صاد ، موفم للنشر ، 1994 ، المؤسسة الوطني لفنون المطبعة ، الجزائر ، ص 187.

[1] مومن العمري ، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني ، دار الطليعة للنشر ، قسنطينة،1955،ص805.

[2] عيسى كشيدة ، مهندسوالثورة ، أشرشور زينب قبي ، ط2، منشورات الشهاب ، الجزائر ، 2010، ص ص 96-97.

- المنطقة الثالثة : القبائل : بقيادة " كريم بلقاسم " ، النائب : "عمر أعمران ".
- المنطقة الرابعة : الجزائر : بقيادة " رابح بيطاط " ، النائب : " سويداني بوجمعة وبلحاج بوشعيب".
- المنطقة الخامسة : وهران : بقيادة " العربي بن مهيدي" ، النائبان : " عبد المالك رمضان ، وبوصوف عبد الحفيظ".

في حين عينت المنطقة السادسة للتكوين محلقة إلى المنطقة الأولى وتترك ل بن بولعيد مهمة تشكيلها[1].

فقد كانت إمكانية مفجري الثورة سواء من الناحية المادية أومن جانب التسليح تعتبر متواضعة ، وقد تم الاتفاق على مبدأ التسيير اللامركزي فحسب " محمد بوضياف "* كان ذلك نتيجة " استحالة تسيير المعركة على أي تنظيم مركزي[2]، كما اجتمع القادة على نقطتين أساسيتين هما : (اللامركزية وأولوية الداخل على الخارج)

1- اللامركزية نظرا لاتساع التراب الوطني والظروف المحيطة به كان يستحيل وجود هيئة قيادية مركزية، لهذا تقرر ترك كامل الحرية لكل المناطق[3] .

---

[1] جعفر رتيبة ، لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1956-1958، مذكرة مكلمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2013- 2014 ، ص24.

* **محمد بوضياف** : ولد يوم 23 جوان 1919 في المسيلة ، ناضل في صفوف حزب الشعب ،وأصبح مسؤولا عن المنطمة الخاصة في قسنطينة عام 1953- 1954 ،يعتبر العمود الفقري لتجميع أنصار الكفاح المسلح ، اختطف مع بن بلة يوم : 22 أكتوبر 1956، بقي عضوفي المجلس الوطني للثورة (1956-1962) عين وزيرا للدولة سنة 1958 ثم نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة 1961 ، اعتقل يوم 21 جوان 1963 ثم أطلق صراحه، من أوائل مؤسسي جبهة التحرير الوطني. أنظر : محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، المرجع السابق ، ص 186.

[2] محمد حربي ، المرجع نفسه ، ص68.

[3] جعفر رتيبة ، المرجع السابق ، ص 24.

2- يعني لاشيء يتم دون موافقة الذين يحاربون في الميدان[1] وأيضا احترام الحريات الإنسانية دون تمييز في الجنس والدين [2].

كما قرر القادة تحضير منشور يعلن عن الثورة ويوضح أهدافها وغاياتها للشعب الجزائري والعالم ، وشروط توقيف الكفاح المسلح ووجوب اعتراف فرنسا بالدولة الجزائرية ووحدة ترابها[3] ، هذا المنشور هوبيان أول نوفمبر الشهير ** وتمت كتابة هذا البيان بقلم المناضل " العيشاوي محمد ".[4]

وهذا البيان يؤكد على إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية ، كما دعوا في هذا النداء إلي تحمل عبئ الكفاح المسلح ، وحددت فيه جبهة التحرير الوطني شروطها وأهدافها ووسائلها واشترطت الاستقلال التام ، وتضمن هذا البيان عدة مفاهيم وهي :

أولا : تعتبر جبهة التحرير منظمة وطنية موجهة ضد الاستعمار بجميع أشكاله السياسية والعسكرية والثقافية .

---

[1] مبروك بن الحسين، المراسلات بين الداخل والخارج ، تر: الصادق العمر ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2004 ، ص 36..

[2] عبد الرحمان بن إبراهيم بن عقون ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة ، ج3، منشورات السانحي ، الجزائر ، 2010 ، ص 293.

[3] الغالي غربي ، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، دار غرناطة ، الجزائر ، 2009 ، ص 88.

**بيان أول نوفمبر . أنظر : الى ملحق رقم 01 .

[4] عيسى كشيدة، المصدر السابق ، ص 100.

ثانيا : هي منظمة ديمقراطية اجتماعية أي أنها حركة جماهيرية عريضة لشعب مضطهد ممزق ومتخلف.

ثالثا: هي منظمة وطنية ثورية تهدف إلى إحداث تغيير كامل وشامل.[1]

ومابقي على اللجنة سوى تحديد تاريخ تفجير الثورة حسب بوضياف ،فأن القادة اتفقوا في البداية على تاريخ 15 أكتوبر ، ولكن بسبب اطلاع المندوبية الخارجية تسرب الخبر وبعدها تقرر تحديد أول نوفمبر[2] كيوم لتفجير الثورة عند منتصف الليل، وقد اختيرا منتصف الليل والفاتح من نوفمبر لعدة اعتبارات وتخطيط محكم منها :

- لأنه يصادف عيد القديسين وبالتالي فان اغلب القوات الاستعمارية ستكون في عطلة دينية .

- وأخيرا منتصف الليل لان الضربة سيكون لها وقع نفسي شديد على المحتل بهذه العمليات الشاملة والمنظمة من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ومن أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب.

- وإن الفاتح من نوفمبر يناسب يوم الاثنين وهويوم مبارك ولد فيه سيدنا محمد رسول الله ﷺ ، وفيه كان يعقد السرايا ويعلن الغزوات ويحرز الانتصارات ، لذلك كان الاقتداء بالرسول ﷺ .[3]

العمليات العسكرية الأولى :

تميزت ليلة الفاتح من نوفمبر عام 1954 بتنظيم محكم يدل دلالة واضحة على وجود مخطط مدروس يتسم بالجدية والعمل ، فعند منتصف الليل بالضبط وفي مناطق مختلفة

---

[1] حسن بومالي ، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954- 1956 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، دس ،ص ص 44-48-49.

[2] جعفر رتيبة ، المرجع السابق ، ص 25.

[3] أمال شلي ، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة العقيد الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2005-2006 ، ص 358.

من أنحاء الوطن ، نفذت عمليات عسكرية ووزعت المنشورات باللغتين العربية والفرنسية[1]، حيث شن 30 هجوما في وقت واحد في جميع المناطق ولم يقم بالهجوم سوى عدد يتراوح بين 2000 إلى 3000 مجاهد مسلحين في الغالب ببنادق صيد وأسلحة بسيطة[2]، وقد ضبط العمليات وفقا لمبدأ اللامركزية ، أي على مستوى القيادات الجهوية ، وقد استهدفت الثكنات للحصول على السلاح وهوجمت وسائل الاتصال والمواصلات وشركات استعمارية احتكارية والمنشآت العمومية والأجهزة القمعية كالشرطة والدرك ومراكز الاستنطاق[3]، بمعنى أن المستهدف الأول هوقوات الاحتلال وليس المدنيين الفرنسيين والأوروبيين في الجزائر هذا على الأقل في المرحلة الأولى .

وقد استعمل الثوار في كافة العمليات أسلحة تكاد تكون موحدة كالقنابل التي صنعت محليا ، والأسلحة التي هي في الغالب أسلحة صيد[4].

ورغم أن العمليات شملت كل الوطن ألا أن مهد الثورة هي الاوراس هي الولاية التي كانت الأكثر حماسا واستعدادا للثورة لعدة أسباب منها :

- الطبيعة الجبلية الوعرة للمنطقة.
- تجمع اكبر عدد من المناضلين في المنطقة بقيادة " مصطفى بن بولعيد " وغيره من القادة .
- عدم تغلغل الكامل للمحتل في أواسط السكان والمنطقة[5].

وفي الاوراس كانت العمليات الأولى للثورة بقيادة " مصطفى بن بولعيد " و" شيهاني بشير " و" عباس لغرور " وثم الأعداد ما يزيد عن 720 مجاهد[6].

---

[1] محمد العربي الزبيري ، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، ط1 ، دار البعث للنشر ، قسنطينة ، الجزائر ، 1984 ، ص 89.

[2] جعفر رتيبة ، المرجع السابق ، ص 26.

[3] بسام العسلي ، الله أكبر ... وانطلقت ثورة الجزائر ، دار النفائس ، ط2 ،1986،ج9 ، ص ص 151-152 .

[4] محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 89.

[5] عمار ملاح ، قادة جيش التحرير (الولاية الأولى) ، دار الهدى ، الجزائر ، 2007، ج1 ، ص09.

[6] محفوظ قداش، وتحررت الجزائر ، تر: العربي بنيون ، دار الأمة ، الجزائر ، 2007 ،ص 11.

واستهدفت العمليات الاولى بالاوراس المناطق التالية : باتنة ، خنشلة ، ام الطوب ، تيفانميين ، جسر الباشا ، آريس ، آشمول ، بوحمار ، تازولت ، عين لقصر ، عين مليلة [1]، كانت مهمة القادة القضاء على الثكنات العسكرية ، دار الشرطة ، محطات القطار ، دار البريد ، محطات الكهرباء .

أما في العاصمة فقد حددت خمسة أهداف وهي مقر الاذاعة ومصنع الغاز ومحطة الهاتف ومخزن البترول ،ومستودع الفليين ، حيث كانت النتائج متفاوتة ، كما تمت عدة عمليات في " بوفاريك " و" متيجة".

أما في " وهران " تعرض المجاهدون بقيادة العربي بن مهدي* إلى هجوم من قبل الدرك الفرنسي بعد إن أبلغ عنهم سائق سيارة أجرة.[2]

وبذلك تعرضت المنطقة والمجاهدون لخسائر كبيرة نتيجة لما حدث مما أثر على سير العمليات العسكرية في المنطقة.

وفي القاهرة أشار إلى هذه العمليات عبر كافة التراب الوطني مكتب جبهة التحرير الوطني قائلا: "**لقد بوغت المستعمرون في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 بمجموعة من العمليات بين الساعة الواحدة والثانية صباحا، قد شملت جميع أنحاء الجزائر وهذه الحوادث التي تتجلى تنظيمها لجميع المراقبين كانت تشمل بوجه خاص هجمات في مراكز الجيش والشرطة ومستودعات الأسلحة ونسق أهداف إستراتيجية واقتصادية وحيوية...**"[3]

---

[1] عمار ملاح ، المرجع السابق ، ص 12.

* **العربي بن مهدي** : ولد عام 1923في عين مليلة بناحية قسنطينية ، نضل في صفوف حزب الشعب ،اعتقل بعد ماي 1945 ، واتهم في قضية المنظمة الخاصة 1950 ،وحكم عليه ب 10 سنين سجن غيابيا ، عضومؤسس اللجنة الثورية للوحدة والعمل وقائد منطقة واهران ،عين عضوفي القيادة العليا لجبهة التجرير – لجنة التنسيق والتنفيذ– اعتقله قوات الكولونيل 'بيجار' يوم 23 فيفري1957 ، اشتشهد بن مهدي تحت التعذيب دون أن يدلي بأي اعتراف . انظر: محمد حربي ، المرجع السابق ، ص 187.

[2] محفوظ قداش، المصدر السابق ،ص ص 11 – 12.

[3] بسام العسلي ، المرجع السابق ،ص 151.

لقد قدم " عبد الله بن طوبال " وصف دقيق عن تفجير الثورة في 1 نوفمبر 1954 ، جاء فيه : **" أول نوفمبر قد اندلع في وقت واحد بل في ساعة واحدة من عمالة وهران إلى سوق هراس ، الجزائر بإجماعها لكن تختلف شدة الانطلاقة بحسب الوسائل حيث كانت قوية في كل من وهران والاوراس وحققت الكثير من الأهداف "**[1].

[1] أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2010 ،ص 11.

المبحث الثاني: موقف فرنسا من اندلاع ثورة نوفمبر 1954

لقد جاءت ثورة أول نوفمبر بمثابة مفاجئة[1]بالنسبة للسلطة الفرنسية ، لأنه تم الإعداد لها في سرية تامة، ففي صبيحة أول نوفمبر 1954 سارعت السلطات الفرنسية سواء في باريس أو الجزائر لاتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على الثورة في المهد ،حيث توالت العديد من التصريحات من قبل رجال الحكومة الفرنسية.

1-رد فعل السلطات الفرنسية في باريس :

جاء رد فعلها على يد رئيس حكومتها " بير منديس فرانس" من خلال ما صرح به امام البرلمان الفرنسي قائلا : **" لا تخافوا أن الأمة لن تسمع لأحد أن يخاطر بوحدتها وإن ليس هناك انفصال ممكن للجزائر عن فرنسا "** [2]، وقد أصر على أن فرنسا سنتخذ الإجراءات الصارمة في تصريحه : **" ولن نرحم المتمردين ، فلن يكون هناك تساهل عند ما تكون وحدة الجمهورية معرضة للخطر ..."** [3] ، يبدوللوهلة الأولى في التشريع الفرنسي لا يحمل في طياته مبادئ العنف لإخماد مثل ما حدث في الجزائر عشية أول نوفمبر 1954، لكن الإجراءات المتخذة كانت عنيفة ووحشية.[4]

أما وزير الداخلية الفرنسي " فرانسوا ميتران " fransois mettran " فقد صرح أمام لجنة الشؤون الداخلية في البرلمان الفرنسي بمايلي : " **لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة التي تريد أن تحل محلها "**[5] فأوصد بذلك الباب على (ج ت و) التي اعلنت في بيانها على إمكانية التفاوض وفق لشروط محددة حيث جاء فيه :"

---

[1]عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962 دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1997 ،ص 404.

[2]مولود قاسم نايت بلقاسم ، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غزة نوفمبر أ بعد في مؤثر فاتح نوفمبر، دار البعث ، قسنطينة، الجزائر ، 1984 ،ص 105.

[3]مولود قاسم نايت بلقاسم ، المرجع نفسه، ص 106.

[4]أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطني ، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر، 2005-2006، ص117.

[5]مولود قاسم نايت بلقاسم ، المرجع السابق ،ص ص 110-111.

فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ "* .

كما صرح أحد أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي وهو" هنري يورجو" قائلا : **" أنه ينبغي دفن التمرد حيث ولد وينبغي البحث عن زعماء العصابات والحاق الهزيمة بهم"**[1].

2-رد فعل السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر:

حاولت السلطات الاستعمارية في الجزائر الإنقاص من أهمية الثورة باعتبارها إن ما حدث إنما هي إحداث منعزلة قام بها "متمردون " و" مخربون " و" فلاقة ".

ولما أدركت القيادة الفرنسية حماس الشعب الجزائري واحتضانه للثورة، قام جنرالاتها بشن حملات واسعت لسحق الثورة مستعينين في ذلك بمختلف الطائرات واعتقال آلاف الأبرياء والمدنيين والزج بهم في المعتقلات ،

كما هوالحال للمناضلين في حزب (مصالح الحاج) أمثال (مولاي مرباح)، والمناضلين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية أمثال '(يوسف بن خدة) و(كيوان)* واعتبرتهم بمثابة قادة الحركة الثورية حيث تم محاكمتهم عام 1955 ، وحلت **(ح ن ح د)** في 5 نوفمبر 1955 [2].

حيث سارعت السلطات الفرنسية أيضا إلى مصادرة الصحف الوطني وإلقاء القبض على المشتبه فيهم تطبيقا لنظرية الانتقام والعقوبة[3]، والزج بهم في المعتقلات ومراكز

***عبد الرحمان كيوان** : كان محاميا وعضوا في حزب الشعب ، عضوفي سكرتارية لجنة حركة انتصار الحريات الديمقراطية عام 1954 ، كان النائب الثاني لرئيس بلدية العاصمة (جاك شوفالي)، اعتقل في نوفمبر 1954 وأطلق سراحه في مارس 1955 ، نادى بالاستقلال الذاتي عوض الاستقلال التام ، عين سفيرا للحكومة المؤقتة في بكين عام 1961. أنظر : محمد حربي ، المصدر السابق ، ص 184.

[1]عمار بوحوش ، التاريخ السياسي الجزائري منذ البداية لغاية 1962، ط3، دار البصائر، الجزائر ، 2008 ،صص408-409.

** بيان أول نوفمبر، أنظر : إلى محلق رقم 01.

[2]عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 404.

[3]عمار عمورة ، الجزائر بوابة التاريخ (ماقبل التاريخ حتى 1962)، ج1، دار المعرفة ، الجزائر،ب ط، 2006،ص 407

التعذيب التي أنشرت في البلاد التي تتعامل مع الجزائريين بشتى الطرق للحصول على المعلومات كاغتصاب النساء ، واستعمال الكهرباء في أماكن حساسة والإحراق والغطس في الماء ، كما عمدت حكومة (إدغارفور) إلى إصدار قانون الطوارئ الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي يوم 3 افريل 1955 ، ومنح بموجبه السلطات العسكرية الفرنسية الضوء الأخضر لخنق أي صوت يساند الثورة الجزائرية ، ولم يقف الاستعمار الفرنسي عند هذا الحد بل إعدام الكثير من القادة العسكريين الجزائريين في سجن (سركاجي والحراش) ، وأول شهيد نفذ فيه الإعدام هو" زبانة احمد " يوم 19 جوان 1956.

كما أرسلت من الحلف الأطلسي إلى الجزائر قوات من الجنرال ' جرونير ' " djeronir " وأخذت الطائرات تلقي منشورات على السكان تطالبهم بالتخلي عن الثورة[1].

وتعليقا على الحوادث والعمليات الثورية التي وقعت ليلة الفاتح من نوفمبر عملت السلطات الفرنسية في الجزائر كل ما في وسعها من اجل تظليل الرأي العام الفرنسي والدولي ، " بأن ما وقع في الجزائر عبارة عن حوادث معزولة وأنها من تنفيذ جهات أجنبية وأنها عدوى إنتقلت بالخصوص من الحدود التونسية[2] ، وجاء في تصريح عامل عمالة الجزائر المجلس العام يوم 2 نوفمبر 1954 مايلي :" **أن هذه الاعتداءات التي لا يقوم بها إلا جبناء ، قامت بها حفنة من المتعصبين لا يمكن الخلط بينهم وبين مجموع السكان فهؤلاء هادؤون بقوا هادئيين**" ، وصرح ' جاك شوفالي ' رئيس بلدية الجزائر ونائبا في البرلمان الفرنسي ونائب دولة الحرب يوم 2 نوفمبر 1954 في صحيفة الجزائر*مايلي : " **أن الحكومة لن تقبل بأي صفة كانت بأي إرهابا فردي ولا جماعي وإن جميع التدابير**

[1] حسن بومالي، المرجع السابق ،ص 273.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم ، المرجع السابق ، ص 95.

* **جريدة الجزائر**: في سنة 1900 قام مدير الشؤون الأهلية بالجزائر بتأسيس جريدة الجزائر حيث كانت جريدة ناطقة باللغة العربية ذات منبع استعماري وذات مسار حكومي ، ولم يصدر من هذه الصحيفة إلا الأعداد قليلة، انظر: مازوري صليحة، دور الصحافة الجزائرية ابان الثورة التحريرية 1954 – 1962 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ معاصر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 30.

الصارمة ستتخذ " [1]، وأيضا تصريح الإدارة الفرنسية **" أن الثورة عبارة عن تمرد بعض الاعراش ... والقاهرة هي التي تحرضهم على القيام بهذه الأعمال التخريبية ... وإن المتمردين الذين يحصلون على دعم من الخارج يؤمنون أن تساعدهم العمليات التي قاموا بها في 1 نوفمبر 1954 على عرض قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة قريبا وأنهم لن ينجحوا لأن ملف الجزائر أبيض فارغ لا مظالم ولا شكوى ".** [2]

لقد كانت المقولات السابقة والعمليات العسكرية الفرنسية تعبر عن الاتجاه العام للأجهزة الاستعمارية وتصويرا واضحا للعقلية الاستعمارية ، فقد تطلبت جهود صراع مرير طوال سنوات الكفاح المرير وكان ثمنها أرواح ملايين الشهداء الأبرار، بحيث أدركت الإدارة الفرنسية الاستعمارية منذ الوهلة الأولى أن حوادث وعمليات 1 نوفمبر 1954 هي إعلان حقيقي عن اندلاع ثورة شعبية تحريرية مسلحة .

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم ، المرجع السابق ، ص 98.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 416.

المبحث الثالث: المواقف الدولية من الثورة الجزائرية

1- المواقف العربية من الثورة الجزائرية :

لقد ساندت الدول العربية القضية الجزائرية منذ البداية فلقد كانت القضية من أكبر إهتمامات الدول العربية ، وخاصة في هيئتها والمتمثلة في جامعة الدول العربية ، فكانت كلما إجتمعت لجنتها السياسة قدم لها الوفد تقريرا عن وضع الجزائر والثورة الجزائرية وما يلزمها من إمدادات[1].

فقد خصصت الدول العربية لاسيما منها ذات السيادة إعانات مالية لدعم الكفاح في الجزائر، وهذا بإقرار جامعتها العربية بالإضافة إلى الإعانات الأخرى كالأسلحة وبالألبسة والأدوية ، وقد كانت لجنة مناصرة جبهة التحرير الوطني هي الجهة المسؤولية عن إيصال هاته المساعدات، والعمل على تأمين وصولها للمجاهدين في الجزائر[2].

وعلى الصعيد الدبلوماسي لعبت الدول العربية دورا هاما في الدعم الدبلوماسي للقضية الجزائرية على مستوى الهيئات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ،كانت القضية الجزائرية قد طرحت في الدورة العاشرة للأمم المتحدة من قبل المملكة العربية السعودية، حيث قدم مندوبها الرسمي في 5 جانفي 1955 مذكرة إلى مجلس الأمن لفت نظره إلى خطورة الحالة في الجزائر [3]، وقد حثت الدول العربية في هذه الدورة هيئة الأمم المتحدة على الإعتراف للجزائر بحقها في تقرير مصيرها

وإبطال مزاعم فرنسا " الجزائر قطعة فرنسية" كما لعبت الدول العربية دورا هاما وهذا من خلال

---

[1] سعيدي وهيبة ، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1945-1962 ،ط1، دار المعرفة ، الجزائر ، 2009،ص 68-69.

[2] عبد الكامل جويبة، قضايا الثورة الجزائرية في مجلة الآداب البيروتية (1945-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية ،2009 ص 123.

[3] عبد الكامل جويبة، المرجع نفسه، ص 123

الجهود الدبلوماسية الفعالة التي قامت بها لدى جل الدول الصديقة وخاصة في أمريكا وآسيا من اجل الوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية من اجل نصرتها[1].

1-1: موقف دول المغرب العربي من الثورة الجزائرية :

لعبت سهولة الاتصال بين بلدان المغرب العربي بحكم طبيعة الجوار الجغرافي دورا هاما في تفعيل مساندة الثورة الجزائرية، بما في ذلك مشاركة متطوعين في حرب التحرير ضد فرنسا من هاته البلدان[2] ، وعلى الرغم من استقلال بلدان المغرب العربي (ليبيا ، تونس ، المغرب الأقصى) ، إلا إن هذا الاستقلال كان ناقضا وغير كامل على اعتبار أن الجزائر كانت ما تزال تحت الاستعمار الفرنسي، وكذلك كان من الضروري دعم الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا وهذا ما أثر سلبا على علاقات هاته الدول مع فرنسا وحلفائه.

1-1-1: ليبيا :

كانت قد لعبت دورا كبيرا في دعمها للقضية الجزائرية، انطلاقا من إعلان قادتها وشعبها الوقوف إلى جانب الجزائريين والثورة الجزائرية منذ اندلاعها إلى غاية الاستقلال ، نظرا للصلة الأخوية التي كانت تجمع الشعب الليبي مع الشعب الجزائري، فإن الأول جعل من المدن الليبية مستقرا للجزائريين وهذا ما جعل الوفد الجزائري الممثل لجبهة التحرير الوطني بروز ليبيا في 13 جوان 1956 وقد استقبله الملك " إدريس السنوسي " الذي عبر للوفد عن دعمه المطلق للثورة الجزائرية إلى غاية الاستقلال، حيث شهدت الأراضي

[1] احمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (01 نوفمبر 1954- 19 سبتمبر 1985)، وزارة الثقافة، 2008، ص 61- 62

[2] اسماعيل دبش ، السياسية العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962 ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر، (د.ط)، (د.ت)، ص 63.

الليبية عدة اجتماعات ومؤتمرات مصيرية أهممها الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية[1].

كما ساعدت ليبيا الثورة الجزائرية عسكريا حيث ساعدت الوفد الجزائري في عقد صفقات شراء أسلحة باسمها وبمال الجبهة لصالح الثورة وتحت غطاء الهلال الأحمر حيث مولتها ب 315000 ليرة في شهر أكتوبر 1957م. [2]

1-1-2: المغرب الأقصى:

أما فيما يخص الموقف المغربي من الثورة فقد كان هذا البلد وخاصة في عهد الملك ' محمد الخامس ' من ابرز البلدان ساعدت الثورة الجزائرية ووقفت إلى جانبها، فلقد شكل المغرب قاعدة خلفية تنطلق منها الثورة الجزائرية وتنطلق منها عمليات جيش التحرير الوطني ، كما أنه كان ملجأ للفارين من بطش المستعمر الغاشم ومدافعا عن حقوق الجزائر في المحافل الدولية على غرار هيئة الأمم المتحدة، وكذلك في المحافل الدولية الإقليمية[3] كما تجلت مظاهر الموقف المغربي الايجابي في السماح وتشجيع النشاطات الدبلوماسية والسياسية لجبهة التحرير الوطني وقادتها داخل المغرب بما في ذلك التنسيق مع الفعاليات النقابية والسياسية والدبلوماسية العربية ، كما تضمن التأييد كذلك مشاركة متطوعين مغاربة في معارك مختلفة في الجبهة الغربية للجزائر كما كانت هناك مساعدات طبية وجمع تبرعات بصفة دورية وذلك بالتنسيق مع السلطات المغربية في الحدود المغربية الجزائرية[4].

1-1-3: تونس :

[1] مريم صغير ، المرجع السابق ، ص ص 93-97.

[2] سعيدي وهيبة ، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح ، المرجع السابق ،ص 80.

[3] بوشنافي محمد ، مظاهر التأييد المغربي للثورة الجزائرية ودور الوفد الجزائري في كسبه ، مجلة عصور الجديدة ، العدد 09، 2013، ص 222.

[4] إسماعيل دبش ، المرجع السابق ، ص ص 106- 108 .

بشان الموقف التونسي فقد كان ممثلا للموقف المغربي والليبي فلم تجعل الحكومة التونسية وشعبها فرق بين ترابها والتراب الجزائري فقد لجأ الجزائريون إلى الأراضي التونسية هربا من الاستعمار الفرنسي، وفي عام 1957 تم إنشاء قاعدة عسكرية لجيش التحرير الوطني في المنطقة الحدودية [1]

أما من الناحية السياسية فقد كان التنسيق بين تونس وبقية الأقطار العربية مكثفا من أجل تدويل القضية الجزائرية في مواجهة الدعاية الفرنسية متضمنة أن ما يحدث بالجزائر هوتمرد جماعة متطرفة خارجة عن القانون، وهذا ما طرحه ممثل تونس في هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر 1957 حيث كان طرحه هذا واضحا ونقيضا للطرح الجزائري. [2]

وهذا وقد استمر الدعم التونسي للثورة من خلال تقديمها للمساعدات في المجال العسكري والسياسي وسعت إلى التعريف بالقضية الجزائرية في المنابر الدولية حيث عرضت وساطتها لإيجاد حل سلمي بين الجزائر وفرنسا بالإضافة إلى عملها على عقد مؤتمرات على أراضيها وعملت من جهة اخرى على فتح حدودها وأراضيها لجيش التحرير الوطني ، وقد استمر هذا الدعم إلى غاية استقلال الجزائر عام 1962م. [3]

1-2: موقف الحكومة المصرية من الثورة الجزائرية :

لقد كانت مصر وخلافا لبلدان عربية اخرى قد احتضنت الثورة بكل قوة ولم تتفاني أوتدخر أيه جهد في دعمها ماديا ومعنويا . [4]

فسياسيا ودبلوماسيا لعبت مصر دورا هاما في تدعيم القضية والثورة الجزائرية ، وهذا من خلال تدعيم الجزائر ومشاركتها في مؤتمر " باندونغ 1955 " كما كان لمصر أيضا

---

[1] سعيدي وهيبة، المرجع السابق، ص 77.

[2] اسماعيل دبش ، المرجع السابق ، ص 117.

[3] فايزة فكيرين ، الدعم التونسي للثورة الجزائرية 1954-1962 ، مذكرة ماستر ،قسم التاريخ ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013-2014 ، ص 32.

[4] سعيدي وهيبة ، المرجع السابق ، ص 52.

دورا فعال في تمكين الجزائريين من لعب دورا هاما ومؤثرا في منظمة تضامن الشعوب الآفروأسيوية منذ نشأتها في القاهرة ديسمبر 1957م.

وبالقاهرة أيضا كان القرار التاريخي وهو تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 وبعد ذلك تحول نشاطها الأساسي من القاهرة إلى تونس وذلك لعدة اعتبارات أهممها العامل الجغرافي كما أن معظم النشاطات السياسية والدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة كان من القاهرة، وقد كان الرئيس المصري " جمال عبد الناصر " يشرف على عملية التأييد المعنوي والمادي للثورة الجزائري، والتي كانت تنظم بصفة دورية منظمة جميع التبرعات المالية والتعبئة الشعبية وكذلك التعبئة الإعلامية[1].

أما من الناحية العسكرية فقد كانت مصر وجهة وقبلة قادة الثورة التحرير لتزويدهم بالسلاح، ذلك لأن انطلاق الثورة اعتمدت على وسائل تقليدية ولزاما لاستمرارية الثورة وعدم فشلها كان قادة الثورة توفير الأسلحة وقد كانت الخطة المسطرة هي توفير جميع الوسائل والطرق من اجل الحصول عليها، فكانت تشتري من المهربين عن طريق مصر وهم يقومون بعد ذلك بإيصالها إلى داخل التراب الوطني وفي حال فشل العملية يتم تزويد الجزائريين بالأسلحة من مخازن الجيش المصري، وقد كانت عملية إمداد جيش التحرير الوطني بالأسلحة تتم في بداية الأمر عن طريق السفن المصرية[2].

2-موقف الدول الغربية من الثورة الجزائرية :

1/2: الولايات المتحدة الأمريكية:

كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية معاديا للثورة الجزائرية، حيث وقفت إلى جانب فرنسا في حربها ضد الجزائر ودعمتها سياسيا في هيئة الأمم المتحدة وعسكريا بمدها

[1] إسماعيل دبش ، المرجع السابق ، ص ص 69- 71.

[2] مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية1954-1962 ، ط2، دار الحكمة للنشر والتوزيع ، الجزائر ص ص 203-204.

أسلحة الحلف الأطلسي حيث كانت أمريكا تؤيد تأيدا مطلقا السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا[1].

أما الدعم العسكري لفرنسا لم يكن عن طريق الحلف الأطلسي فقط بل كان مباشرا أيضا ، كلما احتجت فرنسا وأحست بالخطر وبتهديد جيش التحرير الوطني لها وهذا ما يفسر مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا في حرب " ساقية سيدي يوسف " كما لعب الولايات المتحدة الأمريكية الدور القيادي في المحافل الدولية من اجل التعبئة والتأثير لتدعم الثورة المنظور الفرنسي بما في ذلك الحملة التي قامت بها لوقف طرح القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وكذلك حاولت التأثير على الدول العربية للوقوف في وجه الثورة الجزائرية ومساندة فرنسا وهذا ما حدث مع ملك المغرب ' محمد الخامس " أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 25 نوفمبر 1958 ولكن الملك رفض التأثير عليه وأكد مساندته الكاملة للقضية الجزائرية ودعمه الكامل لاستقلال الجزائر بصفة كاملة[2].

2/2: موقف الاتحاد السوفياتي من الثورة الجزائرية :

لقد اعتبر الاتحاد السوفياتي القضية الجزائرية مشكلا فرنسا داخليا لا يمكن التدخل فيه، وهذا ما جاء على لسان رئيسه " خور تشوف " واعتبر بان الحل السليم لهذه القضية أن يكون وفق الحقوق المشروعة والمصالح الوطني لشعوب الاتحاد الفرنسي[3] ، ولقد لقي هذا الموقف انتقادا شديد من طرف الدول العربية مؤكدة بذلك أن الموقف سيؤثر على العلاقات العربية السوفيتية ويعمق الهوة بينهم .

[1] عمار عمورة ، موجز في تاريخ الجزائر ، ط1 ، دار ريحانة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2002 ، ص 205.
[2] إسماعيل دبش ، المرجع السابق، ص ص 194-195.
[3] عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص 205.

وما زاد من إدراك موقف الاتحاد السوفياتي للثورة الجزائرية هو اعترافه المتأخر بالحومة الجزائرية المؤقتة 3 أكتوبر 1960 ، والذي جاء بعد الاعتراف الفرنسي العملي بالحكومة الجزائرية المؤقتة في 2 أكتوبر 1960[1].

أما من الناحية العسكرية فيمكن القول أن الاتحاد السوفياتي لم يقصر في الدعم العسكري حيث استقبل عشرات المتربصين الجزائريين في مدارس الطيران التي فتحت أبوابها لهم في أول جانفي 1958 والذين كان عددهم 300 وبصفة خاصة المعسكر السوفياتي كان يقدم السلاح لجيش التحرير الوطني، ولكن لم تكن مباشر بل كان يتم عن عملية التهريب، وهذا عن طريق مصر أو سوريا حيث كانت أكبر شحنة من السلاح والذخيرة والتي حملتها سفينة ' أشوس ' ومصدرها مخازن السلاح المصري كان مصدرها الاتحاد السوفياتي[2].

3/2: الصين:

لقد كانت الصين مساندة لحرب التحرير الوطني من عالم الجنوب ، خارج الوطن العربي ، حيث تضمن الدعم الصيني للثورة الجزائرية تغطية مالية ومساعدات عسكرية منذ بداية الثورة ، كان فيها 12 مليون دولار حيث في سنة 1959 وحدها سلمت الصين للجزائر 2 مليون فرنك فرنسي[3] ، ووصل حد مساعدة الصين التي وصلت مناضلي جبهة التحرير في المغرب والمتمثلة في الآلات الخاصة لصنع قطع الأسلحة والتي سلمت لهم مجانا، ولم تقف الإعانات عندها هذا الحد ، إذ كانت الصين تمد الثورة الجزائرية وتدعمها بالمال أيضا [4].

[1] إسماعيل دبش ، المرجع السابق ،ص ص 180-181.

[2] سعيدي وهيبة ، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962 ، ط1، دار المعرفة للنشر ، 2009، ص 72.

[3] إسماعيل دبش ، المرجع السابق ،ص 147.

[4] سعيدي وهيبة ، المرجع السابق، ص 73.

أما من الناحية السياسية فقد ناصرت الصين الثورة الجزائرية ، حيث كانت أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة في 22 سبتمبر 1958 ، حيث اعتبر القائد الصيني " ماوتسي تونغ" بأن تشكيل الحكومة المؤقتة يعد تعبيرا عن إرادة الشعب الجزائري الرافضة للمساومة مع الاستعمار الفرنسي ، ويعتبر التدعيم الصيني للجزائر خدمة للمصالح المشتركة تجاه ضغوط وحصار الدول الغربية على كلتا البلدين[1].

[1] إسماعيل دبش ، المرجع السابق ،ص 146.

الفصل الأول

نشاط جبهة التحرير الوطني لتدويل القضية الجزائرية

المبحث الأول: مؤتمر باندونغ عام 1955 وبداية التدويل" La Conférence de Bandong"

المبحث الثاني : استراتيجية جبهة التحرير الوطني لتدويل القضية الجزائرية

المبحث الثالث: الإستراتيجية الفرنسية الدبلوماسية

تمهيد:

على الصعيد العالمي لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما في تدويل القضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية ، وذلك منذ الوهلة الاولى لاندلاع الثورة 1954 في البداية تكلفت بهذه المهمة البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني التي كانت متواجدة بالقاهرة حتى سنة 1958، لما تأسست الحكومة المؤقتة اسندت المهمة الدبلوماسية لكل من الوزارة الخارجية ووزارة الإعلام، ولعب رجالها دورا هاما في التعريف بالقضية الجزائرية على المستوى الجهوي والدولي وفضح سياسة فرنسا الاستعمارية ، وتحسيس الرأي العام العالمي حولها مستعملة في ذلك كل الوسائل المتاحة عبر القاء المحاضرات واقامة معارض وارسال البعثات الرياضية والفنية بجولات عبر العالم، سمحت لها بكسب العديد من الدول الصديقة في افريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية.

هذا بالإضافة الى مشاركتها في المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر الصداقة بين شعوب افريقيا وآسيا ومؤتمر الشعوب الافريقية وهيئة الأمم المتحدة[1] ومؤتمر باندونغ 1955 وهذا الآخر الذي سنحاول التطرق اليه في مايلي:

[1] عمار عمورة ، موجز في تاريخ الجزائر ، دار ريحانة لنشر و التوزيع ، ط1، القبة ، الجزائر ، 2002 ،ص 195.

المبحث الأول: مؤتمر باندونغ عام 1955 وبداية التدويل" La Conférence de Bandong"

مؤتمر تاريخي عقد في مدينة باندونغ الأندونيسية ما بين 18- 24 أفريل 1955 ، وكذلك لبحث الأهداف المشتركة بين الدول التي حضرته والتي بلغ عددها 29 دولة افريقيا وآسيوية*، أما الدول الغربية فقد استعبدت منه كليا وإن كانت قد مثلت بمندوبين غير رسمين.

أسفر المؤتمر بالإضافة إلى التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء عن تعزيز نضال شعوب العالم الثالث من أجل الاستقلال وتصفية الاستعمار، وبروز الصين كقوة دولية تحررية، وبدأ محادثات هيئة أمريكية في جنيف، وظهور المجموعة الأفروآسيوية في الأمم المتحدة الذي غير من طبيعة العلاقات المعاصرة[1] ، كما جاء لتجسيد سياسة الحيادة الايجابي فيه ، وقد جاء بمبادرة من رؤساء حكومات مشروع كولومبو(باكستان ، الهند ، بورما ، سيلان (سيرلانكا) ، حيث ضم المؤتمر 29 دولة بالإضافة الى حضور وفود أربعة دول كأعضاء مراجعين (الجزائر ، تونس ، المغرب ، قبرص)[2].

صرح هذا المؤتمر انه يرفض إي شكل من إشكال الاستعمار وقد كان فرصة لدول إفريقيا واسيا بحث توافق لمشاكلهم العنصرية والاستعمارية وقد كان لباندونغ وزن كبير في تاريخ الاستعمار والفكرة الأولى له كانت قد طرحت في مؤتمر "بروكسل" وقد أعلن "سوكارنو"* تضامنه مع باندونغ منذ الوهلة الأولى حيث دعت كل الشعوب التي تعاني

---

[1] عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج1 ، دار الهدى ، بيروت ، دس ، ص 480.

[2] عيسى ليتيم ، الكتلة الافروآسيوية و قضايا التحرر القضية الجزائرية نموذجا ، مذكرة الماجستير ، قسم التاريخ ، جامعة باتنة ، 2006 ، ص 44.

***الدول هي:** الهند، باكستان، سريلانكا، العراق، برمانيا، اندونيسيا، أفغانستان، إيران، الفلبين، تركيا، تايلاندا، السعودية، الاردن ،لبنان، سوريا، اليمن،مصر، السودان، ليبيا، كمبوديا، ليبيريا، اثيوبيا،غانا،اليابان، لاوس، نيبال، الفيتنام،انظر:عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائرالمجاهدة1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 220

من ويلات الاستعمار ، وأرادت النهوض ورفض الاستعمار[1]، يتكون المؤتمر من دول افريقيا واسيا المستقلة ولكن تم الاستثناء بدمج الدول غير المستقلة لكي يصبح لديه اكثر عدد من الدول[2].

يعتبر باندونغ يقضه تاريخية لأسيا وإفريقيا يقدم للعالمين صورة بارزة المعالم لا تحتمل وحدة فقط ، والوحدة التي تجمع بين أجزاء العالم الإفريقي والآسيوي هي وجود استعمار غربي مستبد وغاشم ، التي كانت تعاني هته الشعوب منذ قرون من الزمن .

معروف إن فاتحة المشاركات الدولية لجبهة التحرير الوطني كانت من "باندونغ" في افريل 1955 حيث تعهدت الدول الافروآسيوية لاسعي لتسجيل المسالة الجزائرية ضمن جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة[3] يذكر "محمد يزيد" احد مهندسي مشاركة "ج ت و" في أول مؤتمر على الصعيد الدولي بان: " جبهة التحرير الوطني تمكنت بواسطة ندوة باندونغ الممثلة بوفد مكون من " آيت احمد، ومحمد يزيد" من الدخول بقوة وعظمة الساحة الدولية وهذا بفضل مساندة مصر الناصرية خاصة ماقام به الرئيس جمال عبد الناصر في هذا المجال لتدعيم الثورة الجزائرية على الصعيد الدولي ..."[4]

---

[1] هاجر قحموش، التنافس بين جبهة التحرير الوطني و الحركة الوطني الجزائرية (MNA) في المحافل الدولية منظمة الامم المتحدة نموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2012-2013،ص 62

[2] هاجر قحموش، المرجع نفسه، ص 62

***احمد سوكارنو:** ولد في عام 1901 في سورباجا، حضر مؤتمر الحزب الشيوعي في باندونغ حصل على الدرجة الجامعية الأولى في الهندسة عام 1926، أسس الرابطة الاندونيسية وانتخب رئيسا للجنتها التنفيذية ، اصدر عام 1928 صحيفة الوحدة الاندونيسية ، تعرض للاعتقال عام 1929، لكن أطلق سراحه يعتبر أول رئيس حكومة اندونيسيا عام 1945، توفي سنة 1970،انظر: علي محافظة، شخصيات من التاريخ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الاردن،2009 ، ط1، ص 83

[3] عمر بوضربة ، المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955 حيثياتها وانعكاساتها على مسار تديل المسالة الجزائرية ،مجلة البحوث التاريخية، ع 1، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، مارس 2017 ، الجزائر،ص 16

[4] عمر بوضربة، المرجع نفسه، ص 16

وفي الحين شرعت بعثة جبهة التحرير الوطني لحضور هذا المؤتمر وكان التحضير في اتجاهين :

- تشكيل بعثة شمال افريقيا موحدة تشارك بصفة عضو ملاحظ .
- القيام بجولة دعائية في اندونيسيا وبرمانيا والهند وباكستان وسرلانكا مابين شهر جانفي وافريل 1955 باعتبار هذه الدول هي التي تحملت مسؤولية تحضير إشغال المؤتمر [1].

بهدف التعريف بأبعاد القضية الجزائرية ، وقد طالبت البعثة موحدة " بعثة شمال افريقيا " بقيادة الزعيم التونسي " صالح بن يوسف " و" علال الفاسي المغربي" و" حسين ايت احمد " عن الجزائر بطرح المسالة الجزائرية في الأمم المتحدة، إلى جانب القضيتين المغاربيتين التونسية والمغربية ، بقصد تسجيلها ثم مناقشتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة [2] ، والوثيقة الخالصة والوحيدة التي قرأت في المؤتمر هي رسالة "مصالي الحاج " * حول القضية الجزائرية ،والتي تكفل " الشاذلي المكي " بنقلها الى "جوهر لال نهرو" * رئيس اشغال المؤتمر، ليطلب منه تأييد القضية الجزائرية في المؤتمر الأفرآسيوي في باندونغ[3]، هذه الرسالة وجهها اليه في إقامة الجبرية بفرنسا " سابل دولون Dilone Sable"

---

[1] مختار مرزاق، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية 1961-1983، ديوان المطبوعات الجامعية ،1988، الجزائر ، ص 68

[2] عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص 18.

* **مصالي الحاج** : ولد عام (1898-1974) في عائلة فقيرة ، هاجر الى فرنسا عام 1923 خطا خطواته السياسية الأولى في اطار نجم شمال افريقيا التي ساهم في تاسيسها و الحزب الشيوعي الفرنسي ، و في اجتماع المؤتمر الإسلامي بالعاصمة 1936 طرح مصالي نظرته حول القضية الجزائرية ، لاحقه القمح الفرنسي ،ة عاش 16 سنة من حياته إما سجينا أو منفيا ، منذ 1945 أصبح ابرز شخصية للحركة السياسية في الجزائر اسس حزب الشعب الجزائري سنة 1937 ، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1946 ، بعد الاستقلال أسس حزب الشعب و دعى الى التعددية الحزبية كمعارض حتى موته ، **أنظر** : محمد حربي ، المرجع السابق ، ص 178.

* **جوهر لال نهرو** : (1889-1964) يعد احد زعماء حركة الاستقلال بالهند و أول رئيس وزراء للهند بعد الاستقلال منذ عام 1947 الى غاية وفاته 1964 ، من عائلة ثرية ، درس في بريطانيا قانون ، أسس مع جمال عبد الناصر و تيتو و سوكارنوا حركة عدم الانحياز . **أنظر** : عيسى الحسن ، أعظم شخصيات التاريخ ، تق ، عبد الله المغربي ، درا الأهلية للنشر و التوزيع ، الأردن ، ط1 ، 2010 ، ص 312.

[3] عيسى الحسن ، المرجع نفسه ، ص 18.

يدور فحواها في ظل السيطرة الفرنسية من مصادرة الأراضي والأملاك وحرمان الجزائريين من الحريات الديمقراطية للدفاع عن حقوقهم ،ووضع اقتصادي كارثي وانتشار الفقر وسوء التغذية ووضعية اجتماعية كارثية ومتردية، تميز بانخفاض معدل الدخل الفردي ، ففي شهر جانفي 1955 تحركت المملكة العربية السعودية بواسطة الرسالة الى مجلس الامن تطالبه فيها بالتدخل السريع لإيقاف الحملات القمعية التي تمارسها فرنسا الاستعمارية في الجزائر، وبعد ذلك بأسابيع طلبت مجموعة الدول الأفروآسيوية إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة لأمم المتحدة[1].

تعتبر مجموعة الدول الافريقية والأسيوية اول بوابة فتحت في طريق تدويل القضية الجزائرية بعد دول الوطن العربي ،من خلال السماح لممثلين عن جبهة التحرير الوطني الوطني – حسين أيت احمد ومحمد يزيد– المشاركة في مؤتمر التأسيس للكتلة الأفروسيوية بباندونغ أفريل 1955 وهوما فتح أفاق رحبة أمام تسوية القضية الجزائرية من خلال اخراجها من ثنائية الصراع الفرنسي الجزائري.[2]

كما يمكن اعتبار مؤتمر باندونغ شهادة ميلاد دبلوماسية جبهة التحرير الوطنية، وبالفعل سجلت حضورها للمؤتمر اول انتصار دولي لها ،حيث حضرت كملاحظ ضمن وفد مشترك يظم البلدان المغاربية الثلاث (الجزائر ، تونس ، المغرب)، بالإضافة إلى قبرص وحتى فلسطين[3] ،وقد كان الوفد الخارجي يركز أساسا على أهمية إدراج القضية الجزائرية

[1] محمد العربي زبيري ، المصدر السابق، ص 117.

[2] عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص 18.

[3] احمد سعيود ، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 01 نوفمبر الى غاية سبتمبر 1958 ، رسالة لنيل الماجستر في تاريخ الثورة ، إشراف جمال قنان ، كلية العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 2001–2002، ص 54.

ضمن البيان الختامي لهذه الندوة، لذلك قدم الوفد مذكرة طالب فيها بحق تقرير المصير للشعب الجزائري[1]، وقد حدد الوفد النقاط من الضروري طرحها في المؤتمر كمايلي :

- تدويل القضية الجزائرية وإخراجها من دائرة الاستعمار الفرنسي .
- ضرورة ربط القضية الجزائرية بقضية الشعبين التونسي والمغربي.
- محاولة طرح القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة.

وبفضل المساعدات التي قدمتها الدول الأفروآسيوية للقضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ استطاعت أن تصل إلى مبتغاها من خلال استجابة المؤتمر لطلب الوفد الخارجي الجزائري.[2]

من نتائج مؤتمر باندونغ على مسار الثورة التحريرية أنه ساعد جبهة التحرير على تكثيف نشاطها الدبلوماسي على الصعيد الأفروآسيوي وسعيها الدائم من اجل إسماع صوت القضية الجزائرية وتعبيرا عن معاناة الشعب الجزائري.[3]

إذ يعد مؤتمر باندونغ انتصارا هاما للقضية الجزائرية في مجال الدولي، ونظرا سياسيا كبيرا لجبهة التحرير الوطني، لأنه مكن من التعريف بالقضية الجزائرية وتدويلها وهذا من الأهداف التي خطط لها بيان 01 نوفمبر 1954 ، كما مكن من الاعتراف بالجبهة كممثل شرعي للشعب الجزائري والقضاء على ادعاء فرنسا الجزائر فرنسية.

وبهذا الانتصار جسد باندونغ 1955 تأييد كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، ومن جهة أخرى لتثبيت إدارة الشعوب في النضال من أجل حريتها واستقلالها.

---

[1] نعيمة بوحنية ، القضية الجزائرية في المؤتمرات الدولية 1955-1962 ، رسالة لنيل الماستر في التاريخ تخصص تاريخ الحديث و المعاصر ، إشراف الشافعي درويش ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، شعبة التاريخ ، جامعة غرداية ، 2015-2016،ص 39.

[2] نعيمة بوحنية ، المرجع نفسه ، ص 39.

[3] عيسى ليتيم ، الكتلة الافروآسيوية و قضايا التحرر القضية الجزائرية نموذجا ، رسالة لنيل الماجستر في تاريخ الحديث و المعاصر ، إشراف صاري احمد ، كلية العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ ، جامعة الحاج لخضر ،باتنة ، 2005-2006، ص 77.

كان مؤتمر باندونغ ظاهرة آسيوية افريقية شهدت تكريس التعاون بين الدول والعمل المشترك لتحرير ما بقي من البلدان الأفروآسيوية الخاضعة للسيادة الأجنبية، حيث كان هذا الأخير مؤتمر تأسيسا لمجموعة الدولة الأفروآسيوية التي لم تذق شعوبها طعم الراحة والحرية وقاست كل أنواع الظلم. فإن مؤتمر باندونغ المنعقد في أفريل 1955 لم يكن يهدف سوى إلى التقارب القوي للدول المستقلة في إفريقيا وآسيا من بعضها كي تحسن تنظيم معركتها ضد الاستعمار وتنظيمها في الإطار العالمي.

المبحث الثاني: استراتيجية جبهة التحرير الوطني لتدويل القضية الجزائرية

أولا : التعريف بجبهة التحرير الوطني :

بعد ما ظهرت اللجنة الثورية للوحدة وللعمل 23 مارس 1954 والهدف من هي الانتقال الى العمل المسلح واثر الصراع الذي كان بين المصالين والمركزين انتهى عمليا مهمة اللجنة الثورية للوحدة والعمل، والتي أفضت الى عقد اجماع مجموعة 22 ونتائج هذا الاجماع تمخض عنه تكوين لجنة خماسية والتي كلفت بالتخطيط التفجير الثورة وتؤكد " مصطفى الأشرف " ان الجبهة تشكل امتدادا إيديولوجيا لحزب الشعب ، أن الجبهة قد أنقذت المذهب الوطني الطلائعي في أساسه، وأحيت النضال القاعدي وضاعفت إمكانية وعدد الأقلية الفاعلة ...، لقد ظهرت مع الجبهة بعض المبادئ الكبرى لحزب الشعب الجزائري، ولكن بكيفية أكثر وضوحا وديناميكية وفعالية وعلى نطاق يتجاوز الكتل الحزبية والحساسيات الشخصية والتعصب الأعمى "[1] ،وتعرف جبهة التحرير نفسها بأنها غير تابعة للمنظمات السياسية القائمة في الجزائر، كما أنها غير تابعة لأية شخصية جزائرية، إذن هي حركة مستقلة تضم تحت لوائها الثوري جميع عناصر الشعب المختلفة التي تتوخى

[1] إبراهيم لونيسي ، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني و خلال الثورة التحريرية 1945-1962 ، دار هومة ، الجزائر ، 2005 ،ص09-10

مصلحة الجزائر الوطنية[1]، وقد فتحت الجبهة أبوابها لجميع المناضلين الجزائريين على اختلاف أحزابهم التي كانوا ينتمون إليها من قبل، من بينها حزب "البيان الجزائري" و"حركة انتصار الحريات الديمقراطية" و " الحزب الشيوعي" و" جمعية العلماء المسلمين" .

"جبهة التعريف الوطني" هي حزب جزائري يوحد صف الأمة من اجل تحررها، وانخرط فيها الوطنيون الجزائريون والشخصيات السياسية الجزائرية وأصبحت المنظمة السياسية الجديدة للعمل الثوري، ثم تأسيس الجناح العسكري لها جيش التحرير الوطني، حيث استطاعت أن تنشر عبر كامل التراب الوطني وفي سرية تامة وتحولت من حركة قليلة العدد إلى منظمة سياسية وطنية ، وبمجرد النجاحات الأولى شهدت الثورة التحاق الزعماء السياسيين وتحصلت على تعاطف الشعب، هذا ما أدى بقيادة الثورة تنظيم مؤتمر الصومام[2] 1956،

كانت إبعاده مهمة منه اعتبرت الجبهة نفسها المنظمة السياسية الممثلة لكامل المجموعة الوطني الجزائرية واتضح ذلك أكثر في شروط وقف إطلاق النار، والمفاوضات وأن الجبهة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري ، كما يذكر "محمد حربي" الى جهة التحرير هي الاداة الأساسية ولما كانت تجسيدا للأمة ، فكانت الوحيدة المخولة لتمثيل الارادة الجزائرية[3].

العلاقات الخارجية لجبهة التحرير الوطني ونشاطها :

باندلاع الثورة كان المسؤولين يعملون على الترويج لصورة الجزائر التي شهد حربا مؤكدين حضورها في المحافل الدولية[4]، فقطعت جبهة التحرير الوطني خطوات كبيرة منذ

---

[1] احمد الخطيب ، الثورة الجزائرية ، ط1 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1958، ص69 .

[2] عبد المجيد بلخروبي ، ميلاد الجمهورية الجزائرية و الاعتراف بها ، تر: العربي بوينون ، موفم للنشر ، الجزائر ، 2011 ، ص 115-117.

[3] محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الاسطورة و الواقع ، ت: كميل قيصر داغر ، ط1 ، دار الكلمة ، لبنان ، 1983،ص110.

[4] محفوظ قداش ، المصدر السابق ، ص 29.

اندلاع الثورة في سبيل التعريف بالقضية الجزائرية، وكسب انصار لها على الساحة الدولية ودبلوماسية جبهة التحرير ونشاطها انطلقت من المبادئ المعلن عنها في بيان أول نوفمبر 1954، ومن اهدافه المهمة هي تدويل القضية الجزائرية وهذا يتطلب مساندة الحلفاء الطبيعيين للوقوف في وجه الادعاء الفرنسي ان الجزائر جزء لا يتجزء من فرنسا، باعتمادها على قرارات خاصة بها للقانون الدولي العام، وبتأويل غريب لبعض مواد ميثاق الأمم المتحدة فهذا يعطي صورة عن مدى الصعوبات والعوائق التي تجابه دبلوماسية الثورة في تدويل القضية الجزائرية[1].

فأول نشاط قامت به جبهة التحرير الوطني هو تشكيل المكاتب الخارجية حيث ارتأى أعضاء الوفد التاريخي للجبهة (محمد خيضر ، أحمد بن بلة ، حسين أيت أحمد)، حيث تقرر تشكيل مكتب المغرب العربي* في البداية وظم اعضاء أخرين أيضا مثل "الأمين دباغين" ، "عبد الحميد مهري "،" أحمد يزيد" ،" فرحات عباس" ، "أحمد فرنسيين "، "أحمد توفيق المدني" ....[2] ، ومنذ البدء إقامة مراكز حضور دائمة في بعض العواصم العربية والاسلامية خصوصا ، والتي كانت القاعدة الخلفية للثورة الجزائرية وفي هذا الإطار عين" مهري" في"دمشق" و"احمد توفيق المدني" في القاهرة والشيخ "محمد خير الدين" في الرباط و" المقدم قاسي" ثم "بوزيدة "في تونس و"محمد الصديق بن يحي" ويساعدة "لخضر ابراهيمي" في " جاكرتا " وتم اقتتاح مكتب الجزائر في 52 ايس ستريت بنيويورك منذ افريل 1956[3].

---

[1] جمال قنان ،نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني ، مجلة الذاكرة ، المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، ع4 ، 1996،ص11.

[2] رضا مالك ، الجزائر في ايفيان ، تر : فارس غصوب ، ط1 ، دار الفارابي ، لبنان ، 2003 ، ص100.

*ظهر مع نشاة جامعة الدول العربية تحت اسم مكتب احزاب شمال افريقيا بقيادة (الحزب الدستوري الجديد التونسي – حزب الاستقلال المغربي – حزب الشعب الجزائري ،وبعد قيام الثورة المنصرية 1952 اصبح اسمه مكتب المغرب العربي ، انظر: احمد بشيري ، الثورة الجزائرية والجامعة العربية ، ط 2 ، دار ثالة ، الجزائر ، 2009، ص 32

[3] عمر بوضربة ، دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1955-1962 ، عصور جديدة ، مجلة فصلية محكمة يصدرها مخبر البحث التاريخي ، ع 9 ، دار القدس العربي ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2013 ، ص53.

نظرا لأهمية طرح القضية الجزائرية في ادراج هيئة الأمم المتحدة قامت جبهة التحرير الوطني بتسخير كل جهودها بالاعتماد على المؤتمرات لتوضيح للدول قضيتها وتساندها في ايصالها الى هيئة الامم المتحدة [1].

وفي اتصال مباشر وغير مباشر بممثلي الدول هناك وفي المعركة من أجل شرح مطلب الاستقلال وفضح جرائم الحرب وعزل الحكومة الفرنسية دوليا، اضطر ممثلوا جبهة التحرير الوطني الى استعمال جوازات سفر عربية للتمكن من دخول أروقة منظمة هيئة الأمم المتحدة[2].

رغم المناورات السياسية والإجراءات الادارية التي من شانها اغراء المسؤولين السياسيين للثورة ووفق انخراط الشعب بالثورة جعلت من هجومات 20 أوت 1955 أمر ضروريا إذ أن الجزائر كانت تريد اسماع صوتها عالميا.

وأول دليل على ذلك كما تطرقنا له في المبحث السابق كانت جبهة التحرير وطنية حاضرة في باندونغ المنعقد في أفريل 1955 اين تمت ادانة الاستعمار من قبل 29 دولة ، من العالم الثالث وبفضل المجهودات التي قام بها كل من "ايت احمد ومحمد يزيد" اعتراف المؤتمر بحق الجزائر في الاستقلال[3]، وبعد ثلاثة أشهر فقط من انعقاد المؤتمر 26 جويلية 1955 قدمت 14 دولة لائحة للأمم المتحدة من مجموع الدول الأفروآسيوية تطالب بادراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة 10 للجمعية العامة [4]، وهذا يعد أكبر انتصار حققته الجبهة على الساحة الدولية ، وقد استندت في طلبها هذا الى مبدأ حق تقرير المصير والى قرار " 673 الفقرة 05

---

[1] عبد القادر خليفي ، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962 ، ديران المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010،ص107.

[2] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص 501.

[3] محفوظ قداش ، المصدر السابق، ص 89.

[4] الغالي غربي ، فرنسا و الثورة الجزائرية 1954-1962 ، دراسة في السياسة و الممارسات ، غرناطة ، الجزائر ، 2003، ص 482-485.

الذي يؤكد هذا المبدأ ،وبهذا استطاعت جبهة التحرير الوطني ومن وراء أعضاءها من خلق حركة تضامنية أفروآسيوية ،وكان تدويل القضية الجزائرية بداية معركتها الدبلومسية والسياسية الصعبة التي بذل فيها ممثلو الجبهة جهودا من أجل توسيع التأييد[1]، كما ساهم الدعم الذي قدمه ممثلو حزب الدستور الجديد التونسي في الخارج وحزب الاستقلال المغربي في تسهيل مهمته جبهة التحرير الوطني للتحضير للدورة العاشرة 10 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

اشرف عليه في البداية "حسين آيت أحمد" الى غاية اختطافه في اكتوبر 1956 ،ثم خلفه في ادارته "محمد يزيد" الى غاية تعيينه وزير للإعلام في الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 [2]، كما عرفت العلاقات الخارجية لجبهة التحرير الوطني تقدما سريعا فبداية مع بلدان المغرب لوجود الحدود المشتركة، واستعملت القاهرة كمركز اتصال حيث اتجه النشاط فيما بعد نحو البلدان الاشتراكية التي تساند حركات التحرر، وايضا بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية وذلك من اجل الحصول على تأييد في الهيئات الدولية ، كان على جبهة التحرير الوطني أن توسع اتصالاتها بأكبر عدد من الدول لشرح القضية الجزائرية ،ولكسب أصوات في الندوات الدولية، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة ، واعتمدت في الدول الاخرى على الاوسط اليسارية والدينية حيث تحركت بفضل اتحاد الطلبة العرب في بريطانيا العظمى[3]، وبواسطة لجنة مساعدة اللاجئين في "ألمانيا "،وسفارة تونس في "ايطاليا" وأيضا الهلال الأحمر في "سويسرا" واستعملت هذا الأخيرة لإيداع أموالها والاتصالات التمهيدية للمفاوضات.

كما دعت الجبهة الى تكثيف الاتصالات السياسية مع المنظمات ذات التوجه الليبرالي في فرنسا وشددت على اهمية العمل الدبلوماسي، وضرورة تدعيم مكاتب جبهة التحرير

---

[1] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص482-485.

[2] عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص53.

[3] بوعلام بن حمودة ، الثورة الجزائرية ثورة 1 نوفمبر 1954 معاملها الأساسية ، دار النعمان ، الجزائر ، 2012، ص 485-486.

الوطني وممثليها في هيئة الأمم المتحدة ، والو.م.أ وأوروبا وأمريكا اللاتينية والبلدان العربية[1]،كما كان مندوبو جبهة التحرير الوطني يتمتعون بمبادرة عريضة لإقامة علاقات مع الاواسط الدبلوماسية الأكثر نفوذا مثل صحافيين ، نقابيين ، مثقفين ، جامعيين ، أحزاب سياسية ، ومنظمات شبابية ومؤسسات انسانية[2].

وبالاعتماد على مبدأ تقرير المصير كمبدأ انساني حققت الجبهة اهداف كثيرة وجعلها تحظى بتعاطف شعبي على مستوى العالم امتدت اثاره حتى الى الديمقراطيين الفرنسيين في فرنسا ذاتها[3].

ويذكر "قنان" أنه يحسب كميزة لجبهة التحرير الوطني وقياداتها هو أنها رصدت لكل هدف ما يتطلبه من الجهد والتعبئة بدون أن تسمح بحدوث خلل في أي اتجاه ونحو أي هدف على حساب الاهداف الأخرى[4]، حيث قام مندوبين عن جبهة التحرير الوطني مطلع عام 1956 بجولة قادتهم الى دول العربية وامريكا اللاتينية لعرض القضية الجزائرية ، حيث سلموا مذكرات الى حكومات كل من "مصر والهند ويوغسلافيا أكدوا فيها تمسك جبهة التحرير الوطني بالاعتراف أولا بحق الجزائر في الاستقلال قبل الدخول مع فرنسا في أية مفاوضات، مقابل ذلك قامت جبهة التحرير الوطني بإضراب شامل 28 جانفي 4 فيفري 1956 اضراب 8 أيام، من أجل إظهار التفاف الشعب الجزائري حول القضية وحول الجبهة الممثل الشرعي والوحيد، من خلال هذه التظاهرة منحت صلاحيات تامة وكاملة لمندوبيها في هيئة الأمم المتحدة ، نجح الاضراب تبين هيئة الامم المتحدة لائحة من اجل " حل

[1] محفوظ قداش ، المصدر السابق ، ص61.

[2] رضا مالك ، المصدر السابق ، ص 101.

[3] عامر رخيلة ، البعد الانساني في الثورة الجزائرية ، مجلة المصادر ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطني و ثورة 1 نوفمبر 1945، ع7 ، 2002 ، ص46.

[4] جمال قنان ، المرجع السابق ، ص 14.

سلمي " " ديمقراطي عادل "[1]، ويذكر "فراتر فانون " : **" كثيرة هي الشعوب المستعمرة التي طالبت بإنهاء الاستعمار لكن نادرا ما فعلت ذلك كما فعل الشعب الجزائري "**[2].

عرفت القضية الجزائرية بعد مؤتمر الصومام * ، تطورا وقفزة نوعية في المحافل الدولية بعد الهيكلة التي مست كل التنظيمات السياسية والادارية والعسكرية والهيئات القيادية للثورة وفي المجال الدبلوماسي، وقد ضبط المؤتمر السياسية الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني وخط سير الدبلوماسية الجزائرية وكيفية تفعيل آلية تدويل القضية الجزائرية على المستوى الدولي [3].

وبعد عملية ساقية سيدي يوسف طورت الجبهة الحملة الدعائية على المستوى الدولي لاسيما فيما يتعلق بالتقرب من الو.م.أ ، فقد بات الغرب متخوفا من اعلان جبهة التحرير لحكومة في المنفى وإن تحظى هذه الأخيرة باعتراف رسمي من "موسكو والقاهرة[4].

ثم يأتي دور الحكومة المؤقتة ، حيث نوقش مبدأ الحكومة المؤقتة اثناء مؤتمر طنجة في أفريل 1958 تأسست رسميا في 18 سبتمبر 1958 ،وتم الاعلان عنها من القاهرة نظرا للمكانة البارزة للعاصمة المصرية كذالك وأسندت الرئاسة الى " فرحات عباس " كي تلقى القضية صدى عالمي[5]، حيث سعت الحكومة المؤقتة الجزائرية الى كسب الاعتراف والتأييد الدولي وإعطاء واقع خارجي أكثر رسمية، حيث أصبحت تعامل وكأنها تمثل دولة مستقلة تتمتع بما تتمتع به الحكومات وبذلك اصبح للشعب الجزائري حكومة تمثله

---

[1] محفوظ قداش ، المصدر السابق، ص ص 114.116.

[2] عبد القادر خليفي ، المرجع السابق ، ص115.

* **عقد مؤتمر الصومام** : في قرية " افري " على الضفة الغربية لوادي الصومام في 14 اوت 1956، و قد مثله العربي بن مهيدي ، عبان رمضان ، عمر اوعمران ، كريم بلقاسم ، يوسف زيغود ، عبد الله بن طوبال ، و قد تغيب ممثل المنطقة الاولى و ممثل الولاية السادسة فيما بعد "على ملاح" كما تغيب ممثلي جبهة في الخارج . أنظر : رياض بودلاعة ، القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962 ، مذكرة ماجيستير ، قسم التاريخ جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر، 2006، ص 106-120.

[3] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص 486.

[4] هاجر قحموش ، المرجع السابق ،ص 79.

[5] محفوظ قداش ، المصدر السابق ، ص ص 190- 191.

في الساحة الدولية وتدافع عنه وتسعى لإقامة علاقات دبلوماسية مع مختلف الدولة المستقلة، والأعضاء في هيئة الأمم المتحدة والقيام بزيارات الى مختلف الدول لكسب المساندة والضغط على الحومة الفرنسية[1].

والنشاط الخارجي للوفود الجزائرية لم يقتصر على حضور المؤتمرات والندوات فقط، وأنها تعدى ذلك من خلال التصريحات وإلقاء المحاضرات والبرامج السياسية في الإذاعات العربية والأجنبية زيادة على كتابة المقالات والتحليلات في صحف جبهة التحرير الوطني أوفي الصحف العالمية مع بقية التنظيمات النقابية، والشعبية والفنية والرياضية لتعريف العالم بالثورة الجزائرية ،ومعانات الشعب من السياسة الاستعمارية المطبقة عليه[2]، والقيام بأنشطة قنصلية مختلفة بالسعي للحصول على رخص الدخول والخروج وجوازات السفر وغيرها، لإقامة مسؤولي جبهة التحرير الوطني، والقيام بأعمال الدعاية والإعلام من خلال توزيع صحيفة "المجاهد" والمطبوعات والنشرات والسعي لتحصيل المساعدات المختلفة والإعانات مع سلطات وجمعيات ونقابات أحزاب البلد المستضيف والحصول على المنح الدراسية للطلبة في مختلف البلدان[3].

استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تجابه الحصار الدبلوماسي الفرنسي على الصعيد الدولي، وذلك بفضل حيويتها، وتوظيفها لأساليب مبتكرة وإيجاد أجهزة ساهمت في الحضور الفعال والمستمر، من خلال المكاتب والبعثات الخارجية،

شكلت المكاتب الخارجية لجبهة التحرير الوطني أهمية بالغة في الحركة الدبلوماسية للثورة الجزائرية بفضل نشاط مسؤوليتها الذين نجحوا في الحصول على الدعم المادي والمعنوي المعتبر من حكومات الدول التي ينشطون فيها ، ومن المنظمات والجمعيات الغير حكومية ومن الأحزاب والشخصيات السياسية والاقتصادية وحتى الأوسط

[1] إبراهيم مياسي ، لمحات من جهاد الشعب الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007، ص 327

[2] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص 485.

[3] عمر بوضربة ،المرجع السابق ، ص 56.

الفكرية ، ورغم تركيز سياسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في نشاطها الخارجي على حلفائها الطبيعيين مثل دول الغرب والمشرق العربيين والدول الافروآسيوية إلا أنها تهمل الدول الغربية الحليف الطبيعي لفرنسا حيث استطاع ممثلوها في أوروبا الغربية والولايات المتحدة كسب أصدقاء جدد للثورة الجزائرية في مختلف الأوسط والمساهمة في تغيير مواقف الرأي العام ببلدانها .

المبحث الثالث: الإستراتيجية الفرنسية الدبلوماسية

لقد لقيت فرنسا نفسها عاجزة على التصدي والقضاء على الثورة الجزائرية ومواجهتها عسكريا ، هذا ما دفعها لإتباع الأسلوب الدبلوماسي ومحاولة إضعاف الجزائر خاصة من الناحية الخارجية، وذلك لعرقلة وصول الثورة الجزائرية للرأي العام العالمي، وظهر هذا جليا بعد تزايد النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية ومحاولتها تدويل القضية في المحافل الدولية، وخاصة في هيئة الأمم المتحدة، وهذا ما جعل فرنسا تكثف من جهودها الدبلوماسية لعرقلة النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية [1]، وقد اعتمدت فرنسا رفض ذلك على وقائع التاريخ ، حيث أشارت إلى أن الجزائر قد ضمت إلى فرنسا بمقتضى مرسوم ملكي صدر عام 1834 لتخلص في النهاية إلى نتيجة أن فرنسا هي المالك الشرعي للجزائر، وأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وسكانها هم مواطنون فرنسيون ، وهذا مما أدى بالكثير من الدول في البداية الأمر القول بأن الثورة الجزائرية هي عبارة عن شأن داخلي لا يمكن التدخل فيه ، كما اتبعت فرنسا أسلوب المناورات والمراوغة حيث توصلت إلى الاتفاق مع تونس بشأن منحها الاستقلال الذاتي، وأظهرت استعدادها للوصول إلى حل فيما يخص القضية المغربية مما جعل الوفود الدولية في الهيئة تعتقد أن فرنسا ستتوصل إلى حل للمشكلة الجزائرية ، كما ناورت مع الهند عندما قدم مندوبها عريضة في 25 نوفمبر 1955 تتضمن إلغاء القضية

[1] زهير احددن ، المختصر في التاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962 ، ط1 ، مؤسسة احددن للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007 ، ص 51.

الجزائرية، إضافة إلى هذا ادعاءات فرنسا بأن القضية الجزائرية قضية داخلية وأنها لن تسمح لأحد أن يتدخل فيها، وهذا بناءا على نص المادة 20 من الفصل السابع لميثاق هيئة الأمم المتحدة والتي جاء فيها " **ما من شيء في الميثاق يسمح للأمم المتحدة بأن يتدخل في قضايا تتعلق أصلا بالصلاحيات الوطني لأية دولة من الدول** "[1].

كما انتهجت فرنسا سياسة أخرى وهي سياسة الضغط على الدول العربية ودول العالم الثالث المستعمرة، من اجل تدعيم المنضور الفرنسي والوقوف في وجه القضية الجزائرية في منظمة الأمم المتحدة ، وهذا ما حدث مع ملك المغرب " محمد الخامس " في 25 نوفمبر 1958 أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث رفض الملك محاولة التأثير عليه وأكد موقفه الرافض للاحتلال الفرنسي للجزائر ودعمه ، وتأييده بصفة مطلقة للاستقلال الجزائر الكامل، حيث كانت من أسباب زيارة الملك إلى الولايات الأمريكية هي كسب الرأي العام العالمي لجانب القضية الجزائرية[2].

ومما زاد من قوة فرنسا من الناحية الدبلوماسية هي اكتسابها للدعائم دولية قوية داخل أوروبا وخارجها، وهذا ما جعل الوفود الجزائرية تواجه مشكلة كبيرة في مزاولة نشاطها الدبلوماسي، حيث طرح تواجد هذه البعثات في الدول الغربية الحليفة لفرنسا مشكلة قانونية، وهذا ما دفعها إلى تقمص هوية دبلوماسية مستعارة وقد اعتمدت الدول الحليفة لفرنسا سياسة الترهيب وعدم التسامح مع البعثات التي تفتقد الى الشرعية القانونية، وهذا تفاديا لإزعاج فرنسا الشريك الاقتصادي والحليف العسكري والسياسي ، ومن أمثلة هذه البلدان نجد "ألمانيا وايطاليا واسبانيا" والتي ترتبط مع فرنسا بأطر للتعاون الاقتصادي والممثلة في المجموعة الاقتصادية المشتركة وبأطر للتعاون العسكري وتتمثل في حلف الشمال الأطلسي واتفاقيات حسن الجوار من الناحية السياسية .

---

[1] تيتة ليلى، هيئة الأمم المتحدة والبعد العالمي للثورة الجزائرية 1955-1960، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، ع1، 2010، ص 252

[2] إسماعيل دبش ، المرجع السابق ، ص 96.

كما قامت مصالح الاستخبارات الفرنسية بشن حرب على جبهة التحرير الوطني في أوروبا حيث قامت باغتيالات وإستهدافات جعلتها تخلق جوا من اللاامن في محيط مسؤولي جبهة التحرير الوطني، وهذا ما دفع بالسلطات الأوروبية تعتبر مسؤولي جبهة التحرير الوطني أشخاصا غير مرغوب فيهم لأنهم مصدر للمشاكل[1] .

وقد اكتسبت فرنسا قوتها الدبلوماسية من حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية وهذا مما جعل فرنسا تتفوق في بداية الأمر من الناحية السياسية، وتعرقل وصول القضية الجزائرية لهيئة الأمم المتحدة هذا لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر حليف لفرنسا، وهي أكبر قوة سياسية داخل هيئة الأمم المتحدة، حيث أن مساندة أمريكا لفرنسا تضاعف مع بداية سياسة التعايش السلمي التي دعا إليها الرئيس السوفيتي " خرتشوف " مع نهاية الخمسينيات، حيث أصبح التنافس اكبر بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا يعتبر تضارب في المصالح على حساب القضية الجزائرية وخاصة أركان هيئة الأمم المتحدة[2] حيث طرحت القضية الجزائرية أمامها عدة مرات ولكنها لم تتمكن من اتخاذ قرار بشأنها بسبب معارضة فرنسا وحلفائها وفي مقدمتهم أمريكا[3].

ولم يكن دعم الولايات المتحدة لفرنسا عن طريق الهيئة فقط بل كان كذلك عن طريق الحلف الأطلسي وهو الذي أكسب فرنسا دعما دبلوماسيا قويا ضد جبهة التحرير الوطني[4]، ففي مجلس الأمن فرنسا كانت معتمدة على نفسها في حق الاعتراض وهي لا تشك أيضا في وقوف حلفائها إلى جانبها امثال " أمريكا وبريطانيا"، وقد كان الحلف الأطلسي يدعم فرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري بالسلاح والمال وحتى بالرجال الفنيين ، وبالوقوف

[1] عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص 58.

[2] إسماعيل دبش ، المرجع السابق ، ص 195.

[3] إدريس خضير ، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830 – 1962 ، ج2، ط1 ، دار الغرب للنشر و التوزيع ، وهران ، 2006 ، ص 337

[4] اسماعيل دبش ، المرجع السابق ، ص 194.

إلى جانبها في كل المحافل الدولية وعلى رأسهم هيئة الأمم المتحدة حيث أن معظم العتاد المستعمل في حرب فرنسا على الجزائر كان كله من الحلف الأطلسي.[1]

ومن جهة أخرى ولخلق التوتر بين قادة الثورة من جهة ودول الجوار تونس والمغرب من جهة أخرى قامت فرنسا باختطاف الطائرة التي كانت على متنها أعضاء الوفد الخارجي (بن بلة ، خيضر ، وآيت حسين ، وبوضياف) إضافة إلى مصطفى الأشراف في 22 أكتوبر 1959 ،وكان كل هذا العمل للتأثير على الدبلوماسية الجزائرية داخليا وخارجيا[2]، كما انتهجت فرنسا أسلوب الضغط العسكري على جبهة التحرير حيث نجحت العمليات الفرنسية والمتمثلة بتفتيش السفن في المياه الدولية ومصادرة حمولاتها في حرمان جيش التحرير الوطني من التزود بالأسلحة والذخائر والعناء الحربي، وقد أصابت هذه العمليات بشكل خاص تموين المناطق الشرقية من البلاد وهذا للضغط أكثر على قيادة جبهة التحرير الوطني والتأثير عليها دبلوماسيا[3]، ولكن كل هذه الأساليب لم ينقص من عزيمة جبهة التحرير الوطني حيث استمرت في الصراع واستطاعت إيصال القضية للأمم المتحدة واستمر طرحها ،بعد ذلك في كل دورة من دوراتها ،وخاصة بعد 1957 والتي تعتبر سنة الجزائر في الأمم المتحدة حيث كان عدد أنصار الجزائر يتزايد في كل مرة ، كان موقف فرنسا يتزايد حرجا ، الأمر الذي أرغم حلفاء فرنسا في النهاية إلى التخلي عنها وكان للعزلة الدولية التي نزلت بفرنسا دورها في التأثير على السياسة الفرنسية التي وجدت نفسها مضطرة لإعادة تقويم مواقفها ، وقد ازدادت قوة الجزائر الدبلوماسية خاصة بعد تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، والتي كانت لها صدى واسع في الأقطار العالمية جعلت الأمم المتحدة تبدأ بوضع القرار 1573 الصادر في 1960/12/19 خلال الدورة الحادية عشرة والذي من أهم قراراته اعتراف الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره

[1] إدريس خضير ، المرجع السابق ، ص ص 336-337.

[2] زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص ص 33-34.

[3] محمد حربي ، المصدر السابق ، ص 175.

والاستقلال، وبهذا تكون الدبلوماسية الجزائرية نجحت إلى أبعد الحدود في إفشال المساعي الدبلوماسية الفرنسية في إفشال الثورة الجزائرية [1] .

[1] بسام العسلي ، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية ، طبعة خاصة ، دار الرائد ، الجزائر ، 2010 ، ص 133.

الفصل الثاني :

مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

المبحث الأول: طلب تسجيل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

المبحث الثاني: القضية الجزائرية في الأمم المتحدة قبل تأسيس الحكومة المؤقتة

المبحث الثالث: مناقشة القضية الجزائرية في ظل الحكومة المؤقتة

تمهيد:

إن فكرة تدويل القضية الجزائرية كان من الأمور التي بادرت إليها جبهة التحرير وسعت منذ الوهلة الأولى إلى العمل على إدراج القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، ويقول محمد يزيد : **" أن تدويل القضية الجزائرية كان مبرمجا منذ البداية للثورة خاصة وان الاستفتاء في تونس والمغرب كانت قضيتهما أمام الأمم المتحدة "** [1]، وفي هذا الإطار عملت جبهة التحرير وبرغم حداثة نشأتها وضعف وسائلها في إيصال صوت الثورة الجزائرية إلى مختلف المحافل الدولية، ويعد أهم عمل دبلوماسي قامت به هوسعيها المبكر في العمل على المشاركة في أكبر محفلين دوليين هما مؤتمر باندونغ 1955 والدورة العاشرة للأمم المتحدة سبتمبر 1955 وهي بذلك كانت تسعى إلى تفويض أسس قيام الحركة الاستعمارية الفرنسية الزاعمة أن الجزائر قطعة فرنسية حيث حققت جبهة التحرير من خلال عملها الدبلوماسي عدة انتصارات تكبدت من خلالها الدبلوماسية فشلا ذريعا وثم الادعاءات والمناورات التي تقوم بها حول القضية الجزائرية.

[1] احمد سعيود ، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 01 نوفمبر 1954 – 19 سبتمبر 1958 ، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2001–2002 ، ص99.

المبحث الأول: طلب تسجيل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

في يوم 29 جويلية 1955 وجهت رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من ممثلي دول الأفروآسيوية*، وتشير هذه الرسالة أنه بناء على توجيه من حكوماتهم يطالبون الأمين العام بأن يسجل القضية الجزائرية تحت اسم " قضية الجزائر " في جدول اعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويشير القسم الأول من المذكرة التوضيحية الملحقة برسالة الممثلين لمجموعة الأفروآسيوية إلى أهمية مبدأ تقرير المصير في هيكل الأمم المتحدة وميثاقها ، وتؤكد المذكر على قرار 637 VII [1] ، الذي تبنته الأغلبية الساحقة والذي يؤكد على الحق في تقرير المصير بشرط مسبق وأساسي للتمتع بجميع الحقوق الأساسية، وهذا ما قام بهم مثلوا جبهة التحرير الوطني في شهر افريل 1955 خلال مؤتمر باندونغ حيث تم فيه مطالبة الدول المشاركة بتقديم طلب رسمي لهيئة الأمم المتحدة من اجل مناقشة القضية الجزائرية وتطبيق حق تقرير المصير الذي تعترف به هيئة الأمم المتحدة[2]، حيث ظهرت العيد من الدول العربية المؤيدة للقضية الجزائرية وهي (مصر ، ليبيا ، سوريا ، لبنان ، المملكة العربية السعودية ، اليمن) والتي أكدت على حق الشعوب في تقرير المصير[3]، حيث قامت هذه الاخيرة بجهود جبارة للتعريف بالقضية الجزائرية وبالتطرق أيضا إلى الوضع المتدهور في الجزائر نتيجة قيام فرنسا بالقمع بالوسائل العسكرية، ويُذَّكر الأمم المتحدة ان استمرار هذا الوضع الخطر سيؤدي الى خلق تهديد للأمن وربما يؤدي ذلك إلى خلاف

* هذه الرسالة وجهت من قبل 14 دولة من المنظمة الأفروآسيوية وهم : أفغنستان ، بورما ، مصر ، الهند ، أندونسيا ، ايران ، العراق ، لبنان ، باكستان ، يبيريا ، المملكة العربية السعودية ، سوريا ، تايلندا ، اليمن) أنظر : محمد علوان ، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957-1958 ، تر:علي تابليت، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطني وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر،دون سنة، ص 37 .

[1] محمد علوان ، المصدر نفسه ، ص 38.

[2] مريم صغير ، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962 ، درا الحكمة الجزائر ، ص 296.

[3] مريم صغير، المرجع نفسه ، ص 297

دولي، ويَحُث الأمم المتحدة أن تعمل على إيجاد قنوات مواصلة إجراءات المفاوضات بين فرنسا والممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري، بعدها يشير القرار إلى مؤتمر باندونغ وقراره النهائي حول الجزائر وشمال إفريقيا الذي يدعم حق الشعب الجزائري في تقرير المصير، إضافة إلى أن المذكرة تشير إلى الفقرة 02 المادة 11 من الميثاق التي تعطي للجمعية العامة الحق في مناقشة أي قضية ذات علاقة بالسلم والأمن الدوليين[1].

وبعد أقل من شهر على تقديم هذه المذكرة بعث السيد "محمد خيضر" رئيس وفد جبهة التحريرالوطني بالقاهرة بتاريخ 22 أوت 1955 بمذكرة إلى الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ،حيث طلب منهم الإسراع في تهيئة الظروف الضرورية لتسوية المشكل الجزائري بطرق سلمية، وقد اسند إلى البند المتعلق بتقرير المصير ومما جاء فيها **" ان الجزائريين يرغبون بشدة في إنهاء إراقة الدماء بالجزائر وهم مستعدون لتأييد أي مسعى للتسوية السلمية للمشكلة الجزائرية على أساس تحقيق حق تقرير المصير الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة في ميثاقها "**[2].

وتزامنا مع العمل الدبلوماسي الذي كانت تقوم به الجبهة في الخارج لكسب تأييد الرأي العام العالمي وحمله على الاهتمام بالقضية الجزائرية وفي الوقت الذي كانت تستعد فيه لعرضها على منظمة الأمم المتحدة في دورتها العاشرة عام 1955 شَّنَ قادة الثورة بالداخل هجومات 20 أوت 1955، ارادتها جبهة التحرير الوطني بقصد لفت أنظار الرأي العام الدولي، حيث كان لهذا الهجوم صداه الواسع على مستوى الدولي وفي أروقة الأمم المتحدة خلال الدورة العاشرة[3] ، جعلت الكثير من الدول تغير نظرتها حول اتجاه فرنسا وادعائها ، وتعترف بقوة الثورة وأصالة أهدافها، وهو ما كان يهدف إليه قادة الثورة تماشيا

[1] محمد علوان ، المصدر السابق ، ص 38.

[2] أحمد سعيود ، المرجع السابق ، ص 84

[3] محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني ، المؤسسة الوطني للكتاب ، الجزائر ، 1989، ص ص 93-94.

مع مبدأ قوة الثورة في الداخل هي التي تدفع بالقضية الجزائرية إلى الأمام وتقنع الرأي العام العالمي بعدالتها .وقد قبل طلب تسجيل القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة[1].

وأيا كان فإن مشاركة جبهة التحرير وفي عدة مؤتمرات دولية سواء إقليمية منها أو قارية* رسمت الطريق لتدويل القضية الجزائرية عبر الولوج لمدارج هيئة الأمم المتحدة[2].

المبحث الثاني: القضية الجزائرية في الأمم المتحدة قبل تأسيس الحكومة المؤقتة

أولا: الدورة العاشرة للأمم المتحدة 25 نوفمبر 1955 :

كان أول طرح للقضية الجزائرية على المستوى العالمي عام 1955، وتعد المملكة العربية السعودية أول بلد يلفت أنظار الأمم المتحدة إلى الحالة الخطيرة التي تعيشها الجزائر غير أن هيئة الأمم المتحدة أنهت دورتها لهذه السنة دون أن تلتفت إلى الوضعية التي تعيشها الجزائر[3].

وقد إستلم الأمين العام للأمم المتحدة المذكرة المقدمة من قبل الدول 14 الأفروآسيوية التي طالبت بتسجيل القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة لدوراتها العاشرة، المزمع انعقادها في شهر سبتمبر 1955[4] ،وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة

---

[1] أحمد سعيود ، المرجع السابق ، ص 86

* للاطلاع أكثر على المؤتمرات ، **أنظر** : سيد علي احمد مسعود ، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961 ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، 2010 ، ص 178-179.

[2] سيد علي احمد مسعود ، المرجع نفسه ، ص 180.

[3] مريم صغير ، المرجع السابق ، ص 296.

[4] غربي الغالي ، المرجع السابق ، ص 483.

بتحويل المذكرة الى اللجنة التوجيهية العامة لدراستها والبحث فيها، فأوصت بعد إدراجها في جدول أعمال الجمعية العامة بأغلبية 08 أصوات مقابل 5 وامتناع 2 ، لان القضية الجزائرية تتعلق بالشؤون الداخلية لفرنسا وتم إحالة هذه التوصية إلى اللجنة العامة لتعطي رأيها فشرع في دراستها في الفترة الممتدة من 27-30 سبتمبر 1955 ، وجرى التصويت بالموافقة على إدراج القضية الجزائرية بأغلبية 28 صوت مقابل 27 صوت وامتناع 25 صوت [1] ، لكن بعد ما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في فاتح أكتوبر 1955 تسجيل القضية الجزائرية ووافق على التسجيل 28 صوت ضد 27 صوت وامتناع عن التصويت 05* ، واعتبر ميثاق الصومام أن مؤتمر باندونغ والدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة يرجع إليها الفضل في إسقاط المقولة الفرنسية " الجزائر فرنسية "[2].

بعدما وافقت الجمعية العامة ورغم التهديدات وتحذيرات مندوب فرنسا واعتراض ممثل فرنسا السيد "بينو" وزير خارجيتها ورئيس الوفد في هذه الدورة وشن حملة دبلوماسية واسعة النطاق داخل أروقة الأمم المتحدة لمحاولة احباط هذا المسعى معتبرا أن موضوع الجزائر مسألة داخلية بحتة وبالتالي فهومن اختصاص السياسة الفرنسية[3]، وخرج بذلك الوفد الفرنسي من الاجتماع مقاطعا المناقشة[4].

وبلغت اللجنة بالنظر في القضية الجزائرية ورفع تقرير بشأنها في 23 نوفمبر تلقى أعضاء الجمعية من طرف الممثلين الدائمين (الإكوادور – التشيلي ، كوبا ، كولومبيا) رسالة تتضمن اقتراحا ينص على أن تلغي الجمعية العامة القضية الجزائرية من جدول

---

[1] عيسى ليتيم، المرجع السابق ، ص ص 94- 95

* أنظر الملحق رقم :05

[2] رمضان بورغدة ، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962 ، مشورات الحسم والخلاص ، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات ، ط1 ، الجزائر ، 2012 ، ص60.

[3] جمال قنان ، المرجع السابق ، ص 12.

[4] عطا الله قشار ، دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، إشراف عقيلة ضيف الله ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 105.

أعمالها وفقا للمادة 22 لكن اللجنة قررت بناء على اقتراح ممثل الإكوادور تأجيل مناقشة القضية الجزائرية لغاية 25 نوفمبر 1955 وذلك تمكينا للأعضاء الجمعية من مواصلة مشاورتهم بشأن هذه القضية[1].

وقدم ممثل الهند لدى الأمم المتحدة السيد " كريشنا مينون في 25 نوفمبر من نفس السنة عريضة للجمعية العامة لإلغاء القضية الجزائرية فوافقت على ذلك، بالإضافة إلى إدعاءات فرنسا المتكررة بأن القضية الجزائرية قضية داخلية ولا يحق لأحد التدخل فيها بناء على نص المادة 02 من الفصل السابع لميثاق الهيئة واعتبرت المشاركين في المؤتمر ليس لهم الحق ولا صلاحية لهم بالنظر في هذه القضية بناءا على المادة 01 والفقرة 02[2]، رغم تقدم الدول الأفروآسيوية محاولين إعادة طرح القضية الجزائرية لكن على مجلس الأمن إلا أن هذا الأخير رفض ذلك احتراما للحكومة الفرنسية[3].

لقيت فرنسا دعما من عدة حكومات وخاصة الغربية منها مثل" بريطانيا ،ايرلندا الشمالية ، الو.م.أ "، حيث صرح ممثلوهم أن قضية الجزائر تختلف في طبيعتها عن قضية تونس والمغرب اللتين كانتا من المحميات بينما الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ، وأضافوا أن الدول التي اقترحت إدراج القضية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وإنما تنشد في الواقع إقرار سلوك يرمي إلى إحداث تغيرات سياسية في خريطة الجمهورية الفرنسية[4]، ولا شك أن مطلبنا يتنافى والفقرة 07 من المادة 02 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

وقد برر ممثلو الدول المعارضة لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة بأنه من الأحسن لأسباب عملية سياسية عدم

[1] احمد سعيود ، المرجع السابق ، ص 93.

[2] تيتة ليلى ، المرجع السابق ، ص 252.

[3] غربي الغالي ، المرجع السابق ، ص 484.

[4] احمد سعيود ، المرجع السابق ، ص ص 88-89.

مناقشة القضية، وقالوا أن فرنسا قد برهنت في مناسبات أخرى عن مقدرتها في حل مشاكلها بنفسها ، وأن بعض الجهات تحاول أن تفسد على فرنسا مساعيها لإقامة رابطة حرة بينها وبين أقاليمها في ما وراء البحار، حيث اتهمت فرنسا (جبهة التحرير الوطني) بالإرهاب، وأنها تمثيل لا يمثل إلا جزءا بسيطا من الرأي العام الجزائري ،ويعمل بشكل استبدادي وبطرق شيوعية ويحاول الوصول إلى السلطة[1] ، وأضافوا أنه لا يمكن أن يقوم نزاع دولي بين فرنسا والجزائر وليس هنالك من تهديد للأمن والسلم الدوليين .

بالإضافة إلى ذلك قررت الجمعية العامة المنعقدة في 25 نوفمبر 1955 اعتماد مشروع القرار الذي اعتمدته وأوصت به اللجنة الأولى دون مناقشة قرار رقم (909) *للدورة العاشرة، وذلك لأن فرنسا لم تشارك في الجمعية لذلك قررت الدول المشاركة أن فرنسا عليها إيجاد تسوية سلمية للقضية الجزائرية إلى جانب ذلك أكد عدد من الممثلين اختصاص الجمعية العامة في معالجة قضية الجزائر ، وأشاروا إلى أن قرار الجمعية العامة بعدم المضي في النظر في الموضوع لا يعني أن الأمم المتحدة لن تتناول هذه القضية في تاريخ لاحق.

وبعد مشاورات مع الوفود العربية ووفود الكتلة الإفريقية والأسيوية حتى لا يضع الفوز الذي حققته جبهة التحرير الوطني في أول حضور لها في الأمم المتحدة، استقر الرأي على قبول الاقتراح الذي تقدم به مندوب الهند القاضي بتأجيل القضية الجزائرية في هذه الدورة[2].

[1] محمد علوان ، المصدر السابق ، ص 64.

* قرار 909 X قضية الجزائر : تقرر عدم دراسة إضافية للموضوع المعنون ب "قضية الجزائر" ، وعليه هذا الموضوع لا يستحوذ على مدة اطول في جدول أعمال دورتها العاشرة ، أنظر محمد علوان، المصدر نفسه ، 145.

[2] أحمد سعيود، المرجع السابق ، ص ص 94-95

وعند انعقاد الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة أدرجت القضية الجزائرية في جدول أعمالها وتمت مناقشتها بعد إلحاح الدول الأفروآسيوية وكان هذا مناجل إعطاء القضية الجزائرية بعد دولي[1].

وهكذا استطاع قادة جبهة التحرير الوطني من خلال الدورة العاشرة تحقيق حركة تضامنية من قبل الدول الإفريقية وآسيوية وكسب الرأي العام الدولي من اجل توسيع التأييد والدعم للقضية الجزائرية [2].

وفي الختام استنتجت جبهة التحرير الوطني من الدورة العاشرة أن تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة يتطلب توفير الكفاءات وآليات لأداء هذه المهمة، وبهذا جاءت فكرة فتح مكتب للجبهة في نيويورك في افريل 1956 برئاسة " حسين أيت أحمد " من اجل الدعاية للقضية الجزائرية في الأواسط الدولية وكان هدف هذا المكتب هو التعريف بالكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري من اجل الاستقلال[3].

ثانيا : الدورة الحادية عشر : 4-13 فيفري 1957 :

حيث دعت الكتلة الأفروآسيوية لمواجهة السياسة الفرنسية ودبلوماسيتها وعقد مؤتمر ما يسمى بالأقطاب الاربعة بالقاهرة ، وتضمنت حق الجزائر في تقرير المصير وفي الحرية والاستقلال وأصبحت القضية الجزائرية في مقدمة القضايا الدولية التي طرحتها امام الجمعية العامة للأمم المتحدة وهذا ما لم تقبله فرنسا[4] .

انعقدت اللجنة الأولى لبحث القضية الجزائرية في 17 اجتماعا بين 4 و13 فيفري 1957 وذكر" احمد الشقيري" الجمعية العامة بميثاق حقوق الإنسان، انطلاقا من أن

---

[1] Slimane Chikh , Algerien en Armes , casbah editians – Alger , 1998 , P96.

[2] غربي الغالي ، المرجع السابق ، ص ص 484 – 485.

[3] عيسى ليتيم ، المرجع السابق ، ص 97.

[4] مريم صغير ، المرجع السابق ، ص ص 314-317.

الشعب الجزائري مضطر إلى الثورة وكما أن فرنسا اصطنعت لنفسها حق الظلم فإن الشعب الجزائري يملك بكل التأكيد حق الثورة على هذا الظلم[1].

وكذا في هذه الدورة قدمت 18 دولة* أفرو أسيوية مشروع وطلبت من فرنسا أن تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والتفاوض من اجل تسوية سلمية لحل القضية الجزائرية ، كما طالبت من الأمين العام أن يساعدها في إجراء المفاوضات قدم مشروع القرار وثيقة 165 L / I . A/C في 5 فيفري 1957[2]. وعند التصويت على الفقرات فشلت اللجنة في إقرار الفقرتين الاوليتين بتصويت 34 مقابل 33 وامتناع 10 وبالتالي لم يقدم القرار للتصويت كاملا، وتبنت ثلاث دول مشروع قرار ثالث 167 L / I . A/C قدمته كل من "الارجنيتين والبرازيل وكوبا وجمهورية الدومينيك وايطاليا والبيرو" في 12 فيفري 1957 [3]، وعبرت عن الامل في التوصل الى حل سلمي وديمقراطي وعادل، وقد تمت الموافقة على هذا القرار واتخذت اقتراح الكتلة نموذجا مختلف نوعا ما لكن فرنسا تمسكت بمواقفها السابقة ، وإن الجمعية العامة نظرا لحالة القلق والاضطراب والنزاع السائد في الجزائر والتي تسببت في الكثيرا من الآلام وتهدد العلاقات بين الأمم واعترافا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره طبقا لمبادئ ونصوص ميثاق الأمم المتحدة :

أ- تطلب من فرنسا الاستجابة لرغبة الشعب الجزائري في ممارسة حقوقه الأساسية في تقرير مصيره.

ب- تدعو فرنسا والشعب الجزائري للدخول فورا في مفاوضات لإيقاف القتال وتسوية الموقف سلميا طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

---

[1] احمد الشقيري ، قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال الى الاستقلال ، دار العودة ، بيروت ، دس ، ص 4.

* **الدول هي** : افغنستان ، بورما ، سيلان ، مصر ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، الأردن ، لبنان ، ليبيا ، مراكش ، نيبال ، باكستان ، المملكة العربية السعودية ، السودان ، تونس ، اليمن ، أنظر احمد سعيود ، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني ، المرجع السابق ، ص 108.

[2] محمد علوان ، المصدر السابق ، ص 100.

[3] محمد علوان، المصدر نفسه ، ص 101.

ت- تطلب من السكرتير العام أن يساعد الطرفين على إجراء التفاوض وأن يقدم تقريرا للجمعية العامة في دورتها الثانية عشر القادمة[1]،

وعند ما عرض المشروع على التصويت الجزئي وافقت على الفقرتين الأولى والثانية ثلاثة وثلاثون دولة ورفضت أربعة وثلاثون وامتنعت عن التصويت عشر دول .

أن الجمعية العامة استمعت إلى جميع البيانات التي أدلى بها المندوبين وناقشت قضية الجزائر ونظرا لأن الحالة في الجزائر تسبب الكوارث وخسائر في الأرواح يعبر عن أملها في روح التعاون للوصول إلى حل سلمي ديمقراطي عاجل ،وبعد هذا القرار يمكن القول أنها من الرغم من ان القرار يمثل انتصار جزئيا فقط وليس كاملا بالنسبة للجزائر إلا أنه كسب القضية الجزائرية نهائيا صبغة دولية[2].

وهكذا فإن القضية الجزائرية التي اعتذر الكثيرون فيما مضى عن عرضها على الامم المتحدة خلافا لقضيتي تونس ومراكش بمقولة أن الجزائر إنما تعتبر من الوجهة القانونية مقاطعة فرنسية، مع أن الجزائر في الواقع ليست إلا مستعمرة كسائر المستعمرات التي احتلتها فرنسا بالقوة وأرغمتها على الخضوع لأمد طويل لسيطرتها الاستعمارية.

وعلى اثر صدور القرار أصدرت جبهة التحرير الوطني ندائها الى الأمم المتحدة بخصوص قرارها لكي تحكم بنفسها وتتخذ موقفا محددا وحاسما بصفتها الحارس الأمين على ميثاقها، إلا أن فرنسا تجاهلت هذه القرارات واستمرت في عدوانها.

ثالثا : الدورة الثانية عشر: من 17 سبتمبر الى 14 ديسمبر 1957م :

عولج موضوع الجزائر مرة أخرى من طرف اللجنة الأولى ، حيث قدمت 22 دولة أفرو أسيوية بطلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة والحق الطلب

[1] احمد سعيود ، المرجع السابق ، ص 108.

[2] احمد سعيود،المرجع نفسه، ص ص 109-111

بمذكرة تفسيرية تتهم الجيش الفرنسي بالإبادة الجماعية ضد الشعب الجزائري، وفي 15 ديسمبر 1957 تقدمت 17 دولة افريقية وأسيوية مشروع حول القضية الجزائرية التي قدمها ممثل" أندونسيا "باسم هذه الحكومات[1]، وقد اقترحت كل من "ايرلندا والنرويج " تعديلين لمشروع القرار فالتعديلين هما بديل الاعتراف بمبدأ تقرير المصير، أي أن الشعب الجزائري مؤهل أن يرسم مستقبلة الخاص بطريقة ديمقراطية وبموجب هذا القرار لاحظت الجمعية مبادرة المساعي الحميدة لرئيس حكومتي "المغرب وتونس" وعبرت الجمعية عن رغبتها في ايجاد حل من خلال محادثات تمهيدية وتم الاتفاق جماعيا عن طريق الجمعية العامة[2].

نلاحظ أنه بمقدار ما كانت أعمال القمع في الثورة الجزائرية تزداد ضراوة وبمقدار ما كان الضمير العالمي الذي يتابع توسع الثورة وامتدادها ، يستيقظ على مأساة تلك الحرب العالمية فإن المندوبين الجزائريين قد تمتعوا بوضع يتميز بالتساهل المتزايد حيال نشاطهم إن لم نقل تشجيع كان يكون سافرا[3].

ومابين الدورة الحادية عشر الثالثة عشر سقطت العيد من الحكومات الفرنسية نظرا لنجاح القضية الجزائرية الي أن تولى " ديغول " السلطة تزامنا والدورة الثالثة عشر يلاحظ كذلك انسحاب فرنسا دائما، وبهذا نلاحظ أن هاته الدورات لم تضف جديدا الى لائحة الدورة السابقة عدا تسجيلها لعرض الوساطة الذي قام به كل من الرئيس "بورقيبة" والملك "محمد الخامس" دون أن تحدد الأطراف المعينة بهذه الوساطة المشار اليها لم تربط بتمكين الشعب الجزائري من ممارسة حقه في تقرير مصيره، غير أنه لا يمكن تجاهل الصدى الذي أحدثته مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة لدى الرأي العام العالمي الذي تعرف على القضية من خلال هذه المناقشات وبدا يهتم بها ويتابع تطوراتها[4].

---

[1] محمد علوان ، المصدر السابق ، ص 103.

[2] محمد علوان ، المصدر نفسه ، ص 105.

[3] محمد يجاوي ، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961 ، تر : علي الخش ، دار اليقظة العربية ، لبنان ، د.س ، ص 175

[4] احمد سعيود ، المرجع السابق ، ص121.

رابعا : الدورة الثالثة عشر : 16 سبتمبر الى غاية 13 ديسمبر 1958م :

بعد حدوث عدة تطورات على الساحة الدولية والداخلية عادت القضية الجزائرية من جديد للظهور في جدول أعمال الدورة 13 للأمم المتحدة[1] ، قررت الدول الأفروأسيوية بتاريخ 17 جوان 1958 بناءا على اقتراح مندوب الجزائر تقديم طلب قضية الجزائر في الدورة 13، وكلفت لجنة فرعية متكونة من "بورما ، سيلان ، تركيا ، أثيوبيا ، تونس ، المغرب ، ايران ، باكستان" ، بإعداد طلب والمذكرة التفسيرية كما اتفقوا على أن المذكرة تتميز بالاعتدال وتعتمد على سرد الحقائق[2].

وفي 16 جويلية 1958 طالبت 24 دولة من الكتلة الأفروآسيوية بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة [3]، بمذكرة نصت على **" أن الحرب ضلت مستمرة في الجزائر متسببة في زيادة الآلام والخسائر في الأرواح البشرية ، وليس هناك حل يتفق مع مبادئ والاهداف للأمم المتحدة".**[4]

وانعقدت الدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة في 09 ديسمبر 1958، قدمت الدول الأفروآسيوية توصية تنص على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره[5] ، وقد نوقشت القضية الجزائرية من طرف اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة وكان "المنجي سليم" ، أول من ألقى كلمة في هذه الجلسة حيث طالب بالدخول في مفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية طبقا لمبادئ الأمم المتحدة ووضع حد للقتال بين الطرفين[6] .

---

[1] عيسى ليتم ، المرجع السابق ، ص 109.

[2] بشير سعدوني ، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية من الثورة الجزائرية 1954-1962 ، ج1، دار مداني ، الجزائر ، 2013 ، ص 293.

[3] بشير سعدوني ، المرجع نفسه ، ص 293

[4] نقلا عن ، عيسى ليتيم ، المرجع السابق ، ص 109.

[5] عمار عمورة ، موجز في تاريخ الجزائر ، دار ريحانة ، الجزائر ، ط1 ، 2002 ، ص 196.

[6] حبيب حسن اللولب ، التونسيون والثورة الجزائرية ، منشورات سيدي نايل ، الجزائر ، د.ت ، ج1 ، ص 463.

وقدمت الكتلة الأفروآسيوية تقارير شاملة ومهمة عن القضية الجزائرية حيث أبدوا استياءهم من فرنسا، وخاصة انها وعدتهم في الدورات السابقة بتحقيق بعض الوعود منها وفق اطلاق النار واجراء المفاوضات لإيجاد حل سلمي، لكن لم يتحقق هذا لأن فرنسا وكعادتها غائبة من هذه الدورة[1] ، حيث رفضت هذه الأخيرة التصويت لصالح القضية الجزائرية، وقامت بضغط على الوفود المشاركة حيث أرسلت فرنسا " لويس جاكيتو" الى دول أمريكا اللاتينية واصواتها في هيئة الأمم المتحدة لكن كل هذه الضغوطات لم تجدي نفعا[2]. استغرقت المناقشة 20 جلسة كانت فرنسا قد اعلنت في 17 ديسمبر من نفس السنة عن مقاطعة اللجنة أثناء مناقشة القضية الجزائرية[3] .

تقدمت "هايتي" في 13 ديسمبر 1958 بتعديلين لمشروع قرار الدول الافروآسيوية، وكان التعديل الأول ليستبدل الاشارة الى حق الاستقلال واستبدالها بعبارة حقهم في تقرير المصير والتعديل الثاني حذف الفقرة الخاصة بالحكومة المؤقتة الجزائرية واستبدالها بأن قادة جبهة التحرير ويرغبون في التفاوض[4]، وعارضت الدول الأفروآسيوية التعديلين بشدة ولكن وفد هايتي اصر على التعديل، وتقديمه للتصويت فقدمت اللجنة على التعديل الاول الذي رفض ب 48 صوت مقابل 13 صوت وامتناع 19.

وقامت الملايو أيضا بتعديل أخر وهو حذف فقرة الحكومة المؤقتة حيث وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على حذف هذه الفقرة[5].

وكانت نتيجة التصويت في الجمعية العامة 35 دولة مقابل 18 دولة وامتناع 28 دولة عن التصويت ، ورفض المشروع لأنه لم يحصل على الأغلبية ثلثي الأصوات المطلوبة

[1] مريم صغير ، المرجع السابق ، ص325.

[2] عيسى ليتيم ، المرجع السابق ، ص 110.

[3] عيسى ليتيم ، المرجع نفسه ، ص 110.

[4] محمد علوان ، المصدر السابق ، ص 106.

[5] عيسى لتيم ، المرجع السابق ، ص 111.

بسبب صوت واحد لذلك تركت القضية الجزائرية بدون نشاط في الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة[1].

ويلاحظ أنه لأول مرة تصوت تركيا لصالح القضية الجزائرية وامتناع الو.م .أ وبهذا تكون فرنسا قد فشلت في الجمعية العامة لمناقشة القضية الجزائرية، وتكون بذلك الدبلوماسية الجزائرية قد حققت انتصار كبيرا في الامم المتحدة وأحرزت بذلك في هذه الدورة نجاحا باهرا[2].

كانت جهود الوفد الجزائري في سعيه لكسب التأييد الدولي للثورة وعزل فرنسا عن حلفائها التي أعلنت في وقت سابق أنها لا تكترث بما تقرره هيئة الامم المتحدة[3]، وبهذا يكون الوفد الجزائري استطاع في الأمم المتحدة في دورتها الثالثة عشر أن يحقق الاهداف التي سطرها بالاتفاق مع الوفود العربية والإفريقية والأسيوية والتي تمثلت في[4] :

- الاعتراف بالقضية الجزائرية اعتراف رسميا في هيئة الأمم المتحدة
- الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وحقه في الاستقلال واجراء المفاوضات مع الطرف الفرنسي.
- كما أوصت بالتفاوض من اجل السلام فلم تجد فرنسا من 189 دولة إلا 52 دولة تساندها في سياستها الاستعمارية.

[1] محمد علوان ، المصدر السابق ، ص 108.

[2] احمد سعيود ، المرجع السابق ، ص 94.

[3] عيسى ليتم ، المرجع السابق ، ص ص 112-113.

[4] فوزية بوسباك ، الثورة الجزائرية في المحافل الدولية ، في مجلة الذكراة المتحف الوطني للمجاهد ، ع3 ، 1995 ، ص167.

المبحث الثالث: مناقشة القضية الجزائرية في ظل الحكومة المؤقتة

أولا: تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية 19 سبتمبر 1958م:

في أفريل 1958 انعقد اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ وحضر جدول أعمالها (كريم بلقاسم) وكان الاجتماع منصبا حول المضايقات التي يعاني منها جيش التحرير أثناء عبوره الحدود وخاصة الشرقية وتوزيع المهام الى ثماني مديريات وهي :

- مديرية الحرب : تحت قيادة كريم بلقاسم.
- مديرية التسلح والتموين : تحت قيادة أوعمران.
- مديرية الارتباط والاتصال : تحت إشراف بوصوف.
- مديرية العلاقات الخارجية : تحت إشراف الأمين دباغين.
- مديرية المالية : تحت إشراف محمود الشريف.
- مديرية الداخلية والتنظيم : تحت إشراف بن طوبال.
- مديرية الشؤون الاجتماعية تحت اشراف عبد الحميد مهري .
- مديرية الصحافة والإعلام تحت اشراف فرحات عباس[1].

وخلال هذا الاجتماع بدأ التفكير في انشاء حكومة مؤقتة التي أوصى بها مؤتمر الصومام، وكان من المفروض أن يجتمع المجلس الوطني للثورة في دورته السنوية العادية كما كان مقررا ، إلا أنهم تجاهلوا ذلك على الرغم من الاهمية البالغة للاجتماع وتم الاعتماد على لجنة إدارية وفنية[2].

وفي العشر الأوائل من سبتمبر 1958 وضعت الخطة النهائية لتشكيلها وهي كمايلي :

- فرحات عباس : رئيسا

[1] مصطفى هشماوي : جذور أول نوفمبر في الجزائر ،دار هومة للنشر ، الجزائر ، 2010 ، ص ص 120-121.
[2] فتحي الديب، المصدر السابق ،ص 390.

- أحمد بن بلة : نائب وهو في السجن
- كريم بلقاسم : نائب وزير الدفاع
- بن طوبال : وزير الداخلية.
- عبد الحفيظ بوصوف : وزير الاتصالات والاتصالات الخارجية والمخابرات .
- محمود الشريف: وزير التسليح والتموين[1].

وقد تم تنصيب كل من "الامين دباغين ، عبد الحميد مهري ، فرانسيس ، بن خدة ، توفيق المدني" ، بالتوالي على الوزارات التالية : (الخارجية ، الشؤون المغاربية، المالية ، الاجتماعية)، بالإضافة الى "عمر أوصديق والأمين خان" ككاتب دولة ، كما عين "مصطفى اسطنبولي" ، و"خيضر وبيطاط ، وبوضياف" كوزراء وهم في السجن ، وحسب "محمود الشريف" فقد سيطر الباءات على الحكومة، أما الرئيس فهو" فرحات عباس" لأنه اكثر خبرة في المجال السياسي، وتم الاجتماع في " جوردن سيتي " بالقاهرة يوم 17 سبتمبر أما الاعلان الرسمي بعد يومين بتونس ، خلال ندوة صحفية عقدها "كريم بلقاسم ومحمود الشريف" ، وقد تم الاعتراف بها من قبل تونس وسوريا والمغرب في الساعات الاولى أما مصر فلم تعترف بها إلا بعد يوم لأنها كانت تتمنا الاعلان عنها في أراضيها[2].

بعد تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية تباينت ردود الفعل داخليا وخارجيا ، حيث باركت الدول العربية ، أما على المستوى المحلي فنجد علي كافي في مذكراته يقول " **أنها كانت المفاجئة الكبيرة لنا ولقادة الولايات وما كان يصلنا من الخارج إلا برقيات مكتوب فيها انتظروا حدثا مهما يوم 19 سبتمبر 1958**"[3].

---

[1] فتحي الديب ، المصدر السابق، ص 391.

[2] علي كافي ، مذكرات الرئيس على كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962 ، درا القصبة ، الجزائر ، 2001 ، ص 397.

[3] محمد عباس ، ثوار عضماء ، دار هومة ، الجزائر ، 2003 ، ص 375.

وبذلك هُمّش جزء كبير من المجلس الوطني للثورة في تنصيب أول حكومة جزائرية، وبالتالي سيطر "كريم" على جميع هيئات جبهة التحرير الوطني بما فيها (المجلس الوطني للثورة) واستأثرت لجنة التنسيق والتنفيذ بالسلطة خاصة وانها انحلت في الحكومة المؤقتة، وبذلك همشت الولاية الثانية مثلما همشت الولاية الاولى في مؤتمر الصومام ، وخلال هذه الفترة برز العديد من الشخصيات أبرزهم (الأمين دباغين) الذي بادر في اصلاح الأجواء وخاصة أن هذه الفترة كانت قوية على الثورة من خلال العمليات الى اقامتها السلطات الفرنسية لقتل الثورة كخط شال وموريس والعديد من العمليات[1].

ثانيا : الدورة الرابعة عشر: 1959م :

لقد عرفت هاته الدورة الكثير من الجهود التي قامت بها الكتلة الافرواسيوية لتسجيل القضية الجزائرية ،وقد تزامن هذا مع إعلان الرئيس الفرنسي ديغول الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه.

ثالثا: الدورة الخامسة عشر: 1960م :

لقد عرفت هاته الدورة دخول الجزائر إلى أول معاهدة وهي اتفاقية جنيف الخاصة بضحايا الحرب والتي كانت في 20 جوان 1960، حيث فقدت فرنسا الأمل بأن تبقى الجزائر فرنسية وتبخر حلم الجزائر فرنسية ،حيث اتبعت فرنسا سياسة دبلوماسية وفازت خلالها بدعم دول الحلف الأطلسي ودعمها العسكري إلا أن هذا الدعم تم اكتشافه من قبل مندوبو الكتلة الافرواسيوية .

وفي هذه الدورة تم إسناد مسؤولية المنظمة لإقرار مبدأ تقرير المصير والذي يعتبر مبدأ من مبادئ الرئيس الأمريكي ولسن وإجراء عملية استفتاء في الجزائر[2].

---

[1] بشير بلاح واخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989 ،درا المعرفة ، الجزائر ، 2010 ، ج2 ، ص 18.

[2] محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر(مداخلات وخطب)، دار الفجر، الجزائر، 2005، ص 240.

ورغم المحاولات الفرنسية في سياسة الإصلاحات إلا أنها لم تستطع ولم تقدر إن تحل محل ومطلب الاستقلال والحرية التي طالب بها الشعب الجزائري، أي انه من الواجب على فرنسا أن تتفاوض مع جبهة التحرير الوطني عاجلا أم آجلا كما كان يجب عليها أن تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وإعطاءه مطالبه كاملة لإقامة دولة جزائرية مستقلة [1].

رابعا : الدورة السادسة عشر : 1961م :

خلال هذه الدورة بادرت الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى تنفيذ القرار الصادر عن الجمعية العامة والتي كانت في 1960 ،حيث أعطت فرصة للحكومة الفرنسية لإنهاء عملية الاستفتاء الشعبي في 8 جانفي من نفس السنة لتعلن بعد ذلك مباشرة عن نيتها واستعدادها الكامل والتام للدخول في مفاوضات على أساس مفاوضات تقرير المصير والاستقلال وهو المطلب الذي كانت تريده الكتلة الأفروأسيوية

وفي 30 مارس من نفس السنة أصدرت الحكومة الفرنسية من باريس بيانا رسميا أعلنت فيه أن المفاوضات الجزائرية الفرنسية ستكون حول تقرير المصير، حيث وافقت الحكومة الجزائرية المؤقتة على هذا البيان وتجسدت هاته الموافقة في محادثات أيفيان 1961م .

خامسا : الدورة السابعة عشر : 1962م :

كانت هاته الأخيرة أخر دورة للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وهذا بعد أن رضخت فرنسا لمبدأ المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني ، وكان الوفد الجزائري قد دخل هاته الدورة وهو يحمل أوراق اعتماد الدولة الجزائرية المستقلة الكاملة السيادة لتحتل الجزائر مقعدا في هيئة الأمم المتحدة، وكانت كل هاته الإنجازات بفضل ودعم الدول العربية ودول

[1] محمد علوان، المصدر السابق، ص ص 115-117.

الكتلة الأفروأسيوية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة وبهذا انضمت الجزائر إلى هيئة الأمم المتحدة وأصبحت عضوا بها ولها كامل العضوية [1] ، وقد أصبحت الجزائر العضو رقم 109 في منظمة الأمم المتحدة [2].

[1] مريم صغير، المرجع السابق، ص ص 343-344.

[2] محمد الشريف عباس، المصدر السابق، ص239.

خاتمة

بعد هذه الدراسة البسيطة لموضوع " القضية الجزائرية في اهتمامات هيئة الأمم المتحدة 1954-1962 تبين أن الدبلوماسية الجزائرية ساهمت في استعادة سيادة الشعب الجزائري، بعد أن ضاعت منه لقرابة قرن ونصف وهذه الدبلوماسية هي ثمرة ممارسة طويلة الى أن تبلورت وتطورت وخاصة أثناء اندلاع الثورة التحريرية وبعد مؤتمر الصومام،حيث أصبح يوجد ممثلين في الخارج باسم الثورة وبشكل الحكومة المؤقتة الجزائرية أصبح للجزائر جهاز دبلوماسي مكنهم من تجاوز حواجز الدبلوماسية الفرنسية التي كانت تتربع على المنابر الدولية واستطاعت الوفود الجزائرية أن تضغط على منظمة الأمم المتحدة وتقر في الدورة 15 بمسؤولية الأمم المتحدة في المساهمة بإقرار مبدأ تقرير المصير وإجراء الاستفتاء في الجزائر تحت تنظيم ومراقبة الأمم المتحدة، ومنه يمكن أن نخلص إلى الاستنتاجات الآتية :

- قيام جبهة التحرير الوطنية منذ اندلاع الثورة بتحديد أهدافها الخارجية في بيان أول نوفمبر 1954 م المتمثلة في تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة والمشاركة في المحافل الدولية لكسب الرأي العام العالمي والقضاء على مقولة الجزائر فرنسية .
- عرف ظهور الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطنية عام 1954م دورا مهما حيث أسندت إليه مهمة التحضير لتدويل القضية الجزائرية على الصعيد الخارجي،حيث أنشأت العيد من المكاتب في دول مختلفة خاصة مكتب جبهة التحرير الوطنية في القاهرة حيث لعب الوفد الخارجي دورا دبلوماسيا مما زاد في كسب التأييد الدولي للثورة من خلال البعثات والرحلات التي قام بها.
- سعي الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطنية في توطيد العلاقات مع جميع المنظمات ذات الطابع الدولي والإقليمي القادرة على مساندة الإستراتيجية الجزائرية المضادة للامبريالية وقد كان هناك دعم منقطع النظير من طرف الدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية ودول المغرب العربي الكبير،بالإضافة إلى دعم دول أخرى إسلامية منها وغربية خاصة من خلال المؤتمرات التي عقدتها وقد كانت قوة الدول الافروأسيوية الفاعلة تقف وراء القضية الجزائرية بحكم الروابط التاريخية المشتركة.
- كانت البلدان الإفريقية والأسيوية تسعى لعقد مؤتمر أول مرة يجمع القارتين فكانت الفرصة سانحة للجبهة لعرض القضية الجزائرية على المحافل الدولية وقد كان مؤتمر

باندونغ أول فرصة للتعريف بالمشكل الجزائري خارج للإطار العربي حيث بادرت 24 دولة آسيوية لتسجيل القضية الجزائرية لأول مرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة واستقلت الجبهة للتعريف بنفسها في مختلف المحافل الدولية حيث اعتبرت أن جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.

- قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمالها في الدورة العاشرة 1955 وكانت هذه الخطوة الأولى التي قامت بها الجبهة نحوتدويل القضية لكن فرنسا عارضت وانسجبت من الاجتماع بحجة أن القضية الجزائرية قضية داخلية تخص فرنسا وحدها ولا يمكن لأي دولة التدخل في شؤونها.
- عملت جبهة التحرير الوطنية من خلال قادة الثورة في الداخل إلى القيام بالعديد من الثورات ضد المستعمر فما كانت هجومات 20 أوت 1955 إلا من اجل إسماع صوت الجزائر للعالم ثم مؤتمر الصومام 1956 الذي عرفت فيه القضية الجزائرية قفزة نوعية في المحافل الدولية حيث طورت الجبهة الحملة الدعائية على المستوى الدولي وهذا ما زاد من تخوف الفرنسيين إلى أن تشكلت الحكومة الجزائرية المؤقتة للضغط على الحكومة الفرنسية وجرها إلى الاعتراف باستقلال الجزائريين .
- بعد دعم القضية من طرف الدول العربية والأفرآسيوية وطرحها في هيئة الأمم المتحدة تمكن الوفد الخارجي من عرض القضية الجزائرية في جميع دورات الأمم المتحدة واكتسب بذلك التمثيل الدبلوماسي لها في العديد من الدول اللاتينية.
- ويمكن القول أن الانتصارات التي حققتها جبهة التحرير الوطني من خلال الوفد الخارجي في تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية اعتبرت منابر للجبهة للدفاع عن القضية الجزائرية وهكذا حققت الدعم على الساحة الدولية خلال فترة الثورة، والتي ساعدتها في الضغط على فرنسا وإجبارها للجلوس في المفاوضات من اجل الاستقلال وتحقق ذلك في 5 جويلية 1962.

وفي الحقيقة أن هذا الموضوع لا يمكن حصره في بضع صفحات لأنه يحتاج إلى وقت طويل للإلمام بجوانب الموضوع لذلك فهوقابل للطرح من قبل الباحثين للتعمق أكثر في الموضوع.

قائمة المصادر والمراجع

1) المصادر:

باللغة العربية:

1. بجاوي محمد ، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961 ، ترجمة : علي الخش ، دار اليقظة العربية ، لبنان ،دون السنة.
2. حربي محمد ، جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع ، ترجمة: كميل قيصر داغر ، الطبعة الأولى ، دار الكلمة ، لبنان ، 1983.
3. رضا مالك ، الجزائر في ايفيان ، ترجمة : فارس غصوب ، الطبعة الأولى ، دار الفارابي ، لبنان ، 2003.
4. الزبيري محمد العربي ، الثورة في عامها الاول ، الطبعة الأولى ، دار البعث للنشر ، قسنطينة ، الجزائر ، 1984.
5. سعد الله أبوالقاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، الجزء الثالث، الطبعة الرابعة، دار الغرب الاسلامي، بيروت ، لبنان،1992.
6. الشقيري احمد ، قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال الى الاستقلال ، دار العودة ، بيروت ، دون سنة .
7. عباس محمد ، ثورة العضماء، دار هومة، الجزائر، 2003.
8. عباس محمد الشريف ، من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، دار الفجر، الجزائر، 2005.
9. علوان محمد، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957-1958، ترجمة : علي تابليت، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، دون سنة.
10. قداش محفوظ ، وتحررت الجزائر ، ترجمة : العربي بنيون ، دار الأمة ، الجزائر ، 2007.
11. كافي علي ، مذكرات الرئيس على كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962 ، درا القصبة ، الجزائر ، 2001 .

12. كشيدة عيسى ، مهندسو الثورة ، أشرشور زينب قبي ، الطبعة الثانية، منشورات الشهاب ، الجزائر ، 2010.

13. محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، الجزء الثاني، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

14. نايت بلقاسم مولود قاسم ، ردود الفعل الاولية داخليا وخارجيا على غزة نوفمبر أ بعد في مأثر فاتح نوفمبر، دار البعث ، قسنطينة، الجزائر ، 1984.

باللغة الأجنبية :

1. Slimane Chikh , Algerien en Armes , casbah editians – Alger, 1998 , P96.

2) المراجع

باللغة العربية:

1. احدادن زهير ، المختصر في التاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962 ، الطبعة الأولى ، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007.

2. بشيري احمد ، الثورة الجزائرية والجامعة العربية ، الطبعة الثانية ، دار ثالة ، الجزائر ، 2009.

3. بلاح بشير واخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989 ،دار المعرفة ، الجزائر ، 2010 ، الجزء الثاني.

4. بلخروبي عبد المجيد ، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها ، ترجمة: العربي بوينون ، موفم للنشر ، الجزائر ، 2011 .

5. بن الحسن مبروك ، المراسلات بين الداخل والخارج ، ترجمة: الصادق العمر ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2004.

6. بن حمودة بوعلام ، الثورة الجزائرية ثورة 1 نوفمبر 1954 معاملها الأساسية ، دار النعمان ، الجزائر ، 2012، ص 485-486.

7. بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962 دار الغرب الاسلامي ، الطبعة الأولى ، 1997.

8. بوحوش عمار ،التاريخ السياسي الجزائري منذ البداية لغاية 1962، الطبعة الثالثة، دار البصائر ، الجزائر ، 2008 .

9. بورغدة رمضان ، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962 ، مشورات الحسم والخلاص ، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2012 .

10. بومالي أحسن ، اول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2010 .

11. بومالي حسن ، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954- 1956 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، دون سنة .

12. جمال قنان، نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني ، مجلة الذاكرة ، المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، العدد4 ، 1996.

13. جويبة عبد الكامل ، قضايا الثورة الجزائرية في مجلة الآداب البيروتية (1945-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية ،2009 .

14. خضير إدريس ، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830 – 1962 ، الجزء الثاني، الطبعة الأولى ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، وهران ، 2006 .

15. الخطيب احمد ، الثورة الجزائرية ، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، 1958.

16. خليفي عبد القادر ، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010.

17. دبش إسماعيل ، السياسية العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962 ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر، دون طبعة ، دون تاريخ.

18. زغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1989.

19. سعدوني بشير ، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية من الثورة الجزائرية 1954-1962 ، الجزء الأول، دار مداني ، الجزائر ، 2013 .

20. سعيود احمد ، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (01 نوفمبر 1954- 19 سبتمبر 1985)، وزارة الثقافة، 2008.

21. سيد علي احمد مسعود ، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961 ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، 2010.

22. صغير مريم ، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية1954-1962 ، الطبعة الثانية، دار الحكمة للنشر والتوزيع ، الجزائر.

23. طلاس مصطفى، العسلي بسام : الثورة الجزائرية ، الطبعة الأولى، دار الشورى ، بيروت ، لبنان ، 1982.

24. عبد الرحمان بن إبراهيم بن عقون ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة، الجزء الثالث، منشورات السانحي، الجزائر، 2010.

25. العسلي بسام ، الله أكبر ... وانطلقت ثورة الجزائر ، دار النفائس ، الجزء التاسع، الطبعة الثانية ،1986..

26. العسلي بسام، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، طبعة خاصة، دار الرائد، الجزائر 2010 .

27. العمري مومن ، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطنية ، دار الطليعة للنشر ، قسنطينة،1955.

28. عمورة عمار ، الجزائر بوابة التاريخ (ماقبل التاريخ حتى 1962)، الجزء الاول، دار المعرفة ، الجزائر، بدون طبعة ، 2006.

29. عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر ، دار ريحانة لنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القبة ، الجزائر ، 2002 غربي الغالي ، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1962 ، دراسة في السياسة والممارسات ، غرناطة ، الجزائر ، 2003.

30. قشار عطا الله ، دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، إشراف عقيلة ضيف الله ، جامعة الجزائر ، 2001 .

31. اللولب حسن حبيب ، التونسيون والثورة الجزائرية ، منشورات سيدي نايل ، الجزائر ، دون تاريخ ، الجزء الأول.

32. لونيسي ابراهيم ، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني وخلال الثورة التحريرية 1945-1962 ، دار هومة ، الجزائر ، 2005

33. محمد بوشنافي ، مظاهر التأييد المغربي للثورة الجزائرية ودور الوفد الجزائري في كسبه ، مجلة عصور الجديدة ، العدد9، 2013.

34. مرزاق مختار ، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية 1961-1983، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1988.

35. ملاح عمار ،قادة جيش التحرير (الولاية الأولى) ، الجزء الأول ،دار الهدى ، الجزائر، ، 2007.

36. مياسي ابراهيم ، لمحات من جهاد الشعب الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007.

37. هشماوي مصطفى: جذور أول نوفمبر في الجزائر ،دار هومة للنشر ، الجزائر ، 2010 .

38. وهبية سعيدي ، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1945-1962 ،الطبعة الأولى، دار المعرفة ، الجزائر ، 2009.

3) المذكرات والأطروحات الجامعية:

1. احمد سعيود ، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 01 نوفمبر الى غاية سبتمبر 1958 ، رسالة لنيل الماجستر في تاريخ الثورة ، إشراف جمال قنان ، كلية العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 54
2. بوحنية نعيمة ، القضية الجزائرية في المؤتمرات الدولية 1955-1962 ، رسالة لنيل الماستر في التاريخ تخصص تاريخ الحديث والمعاصر ، إشراف الشافعي درويش ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، شعبة التاريخ ، جامعة غردية ، 2015-2016.
3. رتيبة جعفر ، لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1956-1958، مذكرة مكلمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر ، 2013- 2014 .

4. شلي امال ، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة العقيد الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2005-2006 .

5. فكيرين فايزة ، الدعم التونسي للثورة الجزائرية 1954-1962 ، مذكرة ماستر ،قسم التاريخ ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013-2014.

6. قحموش هاجر ، التنافس بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية (MNA) في المحافل الدولية منظمة الامم المتحدة نموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2012-2013.

7. ليتيم عيسى ، الكتلة الافروآسيوية وقضايا التحرر القضية الجزائرية نموذجا ، رسالة لنيل الماجستر في تاريخ الحديث والمعاصر ، إشراف صاري احمد ، كلية العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ ، جامعة الحاج لخضر ،باتنة ، 2005-2006.

8. مازوري صليحة، دور الصحافة الجزائرية إبان الثورة التحريرية 1954- 1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، 2014-2015.

9. منغور أحمد ، موقف الراي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ الحركة الوطنية ، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر، 2005-2006.

4) الجرائد والمجلات والمقالات:

1. بوسباك فوزية ، الثورة الجزائرية في المحافل الدولية ، في مجلة الذكراة المتحف الوطني للمجاهد ، العدد الثالث ، 1995.

2. بوضربة عمر ، المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955 حيثياتها وانعكاساتها على مسار تدويل المسالة الجزائرية ،مجلة البحوث التاريخية، العدد 1، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، مارس 2017 ، الجزائر.

3. بوضربة عمر ، دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1955-1962 ، عصور جديدة، العدد9 ، دار القدس العربي ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2013.

4. تيتة ليلى، هيئة الامم المتحدة والبعد العالمي للثورة الجزائرية 1955-1960، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، العدد الأول، 2010.

5. رخيلة عامر ، البعد الانساني في الثورة الجزائرية ، مجلة المصادر ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1945، العدد 7، 2002..

6. المجاهد، (جريدة) ، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري،العدد 30،الجمعة 10 اكتوبر 1958.

5) الموسوعات :

1. الكيالي عبد الوهاب: موسوعة السياسة، الجزء الأول، دار الهدى، بيروت ، دون سنة.

2. مرتاض عبد المالك ، المعجم الموسعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962 ، دار الكتاب العربي ، الجزائر ، 2010.

الملاحق

ملحق رقم : 01

مقتطفات من نداء الفاتح نوفمبر 1954[1]

بسم الله الرّحمن الرّحيم

"أيها الشعب الجزائري،

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،

"... وبهذا الصدد، فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.

ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم : جبهة التحرير الوطني.وهكذا نستخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1. إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

---

[1] محمد العربي الزبيري،الثورة الجزائرية في عامها الاول، المصدر السابق، ص 250.

2. احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أوديني.

الأهداف الداخلية :

1. التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2. تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

1. تدويل القضية الجزائرية

2. تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

3. في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح :

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أوفي ميدان العمل المحض،والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله،وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين

وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقة في السلم،وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة،وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1 – الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

2 – فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3 – خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

" ... أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم لإنقاذ بلدنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك،وانتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبريالية، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك".

فاتح نوفمبر 1954

الأمانة الوطنية

ملحق :02

القادة الستة التاريخيون[1]

الواقفون من اليمين: محمد بوضياف، مراد ديدوش، مصطفى بن بولعيد ، رابح بيطاط.

الجالسون من اليمين: محمد العربي بن مهيدي ، كريم بلقاسم.

[1] مسعود عثماني، المرجع السابق ، ص 85

ملحق :03

لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى 1956 [1]

سعد دحلب

محمد العربي بن مهيدي

عبان رمضان

كريم بلقاسم

بن يوسف بن خدة

[1] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص 376

ملحق :04

صورة لأعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية [1]

[1] المجاهد، (جريدة) ، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري،العدد 30،الجمعة 10 اكتوبر 1958، ص 1

ملحق رقم: 05

مكتب الوفد الخارجي بالقاهرة 1957[1]

اعضاء الوفد	مناصب الوفد	مهام المكتب
احمد توفيق المدني	رئيس المكتب	. الاتصالات مع الدبلوماسين بمصر . . مراقبة كل ماينشر ويذاع بخصوص القضية الجزائرية. . القيام بالاعمال الادارية و الاجراءات الضرورية لاعضاء الوفد. . اهتمام المكتب بالطلبة الجزائريين بمصر.
احمد فرانسيس	كاتبا	
العباس بن الشيخ الحسين	عضوا	
حامد روابحية	عضوا	
عبد الرحمان كيوان	عضوا	. الاتصال مع الشخصيات والمنظمات المصرية والعربية .

[1] توفيق المدني، المصدر السابق ،ص ص 431-432

ملحق رقم: 06

مدونة اقتراع للدورة العاشرة للجمعية العامة حول " قضية الجزائر " التي يجب عدم إدراجها في جدول الأعمال لتوصية اللجنة العامة 30 سبتمبر 1955 [1]

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان		×		أندونيسيا		×	
الأرجنتين		×		إيران		×	
أستراليا	×			العراق		×	
بلجيكا	×			إسرائيل	×		
بوليفيا		×		لبنان		×	
البرازيل	×			ليبيريا		×	
بورما		×		اللكسمبورغ	×		
بيل روسيا الجمهورية الاشتراكية السوفياتية		×		المكسيك		×	
				هولندا		×	
كندا	×			نيوزيلندة	×		
الشيلي	×			نيكاراغوا	×		
الصين			×	النرويج	×		
كولومبيا	×			باكستان		×	

[1] محمد علوان ، المصدر السابق ، ص 123-124

كوستاريكا		×		بنما			×
كوبا	×			بارغواي			×
تشيكوسلوفاكيا		×		البيرو			×
الدانمارك	×			الفلبين		×	
جمهورية الدومينكان	×			بولونيا		×	
الايكوادور	×			العربية السعودية		×	
مصر		×		السويد			×
السلفادور			×	تايلندة			×
فرنسا	×			تركيا			×
اليونان		×		اتحاد جنوب افريقيا			×
غواتيمالا		×		أوكرانيا السوفياتية		×	
هايتي	×			الاتحاد السوفياتي		×	
الهندرس	×			المملكة المتحدة			×
إيسلندا			×	الولايات المتحدة			×
الهند		×		الأرغواي		×	
فنزويلا	×			اليمن		×	
يوغسلافيا		×					
المجموع	14	12	04	**المجموع**	13	19	01

ملحق رقم:07

مدونة اقتراع للدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للجنة الأولى حول " قضية الجزائر " بناءا على مشروع قرار تقدمت به 17 دولة تعترف فيه بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، وتحث على المفاوضات ودراسة الوضعية الراهنة على أنها تهدد السلم والأمن العالميين (وثيقة A/C.I/L 232) 13ديسمبر 1958 [1]

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان	x			إيطاليا		x	
ألبانيا				اليابان			x
الأرجنتين			x	الأردن	x		
أستراليا		x		النمسا		x	
بلجيكا		x		لبنان	x		
بوليفيا			x	ليبيريا	x		
البرازيل		x		ليبيا	x		
بلغاريا	x			لكسمبورغ		غائب	
بورما	x			ملايا			x
بيلي الروسية	x			المكسيك			x
				المغرب	x		

[1] محمد علوان ، المصدر السابق ، ص 139-142

كمبودي			x	النيبال		x	
كندا		x		هولندا		x	
سيلان	x			نيوزيلند		x	
لشيلي		x		نيكاراغوا			x
لصين			x	النرويج			x
كولومبيا			x	باكستان			
كوستاريكا			x	بنما			x
كوبا		x		البارغواي		x	
تشيكوسلوفكيا	x			لبيرو			x
لدانمارك				الفلبين			
لسلفادور		x		بولونيا			x
جمهورية الدومينيكان		x		لبرتغال			
لإكوادور			x	رومانيا			
مصر			x	السعودية			
إثيوبيا	x			إسبانيا			
تحادية ملاي			x	لسودان			
فلندا			x	لسويد			
فرنسا		لم		تايلندا			x

		تشارك					
غانا	x			تونس		x	
اليونان			x	تركيا			x
غواتيمالا			x	أوكرانيا		x	
غينيا	x			اتحاد جنوب افريقيا			x
هايتي			x	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية		x	
الهندوراس			x				
النجر	x			الجمهورية العربية المتحدة		x	
ايسلندا	x						
الهند	x			المملكة المتحدة			x
أندونيسيا	x			الأرغواي			x
إيران	x			فنزويلا			x
العراق	x			اليمن		x	
اسرائيل		x		يوغسلافيا		x	
المجموع	15	08	18	**المجموع**	32	18	30

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير	
الإهداء	
المقدمة	أ-ح
الفصل التمهيدي :اندلاع الثورة وردود الفعل الاولية	
تمهيد	**10**
المبحث الاول : إندلاع الثورة 1 نوفمبر 1954	**11**
المبحث الثاني : موقف فرنسا من اندلاع ثورة نوفمبر 1954	**18**
المبحث الثالث: المواقف الدولية من الثورة	**22**
الفصل الأول:نشاط جبهة التحرير الوطني لتدويل القضية الجزائرية	
تمهيد	**31**
المبحث الاول: مؤتمر باندونغ عام 1955 وبداية التدويل" La Conférence de Bandong"	**32**
المبحث الثاني : استراتيجية جبهة التحرير الوطني لتدويل القضية الجزائرية	**37**
المبحث الثالث : الاستراتيجية الفرنسية الدبلوماسية	**45**
الفصل الثاني: مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة	
التمهيد	**51**
المبحث الأول : طلب تسجيل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة	**52**
المبحث الثاني : القضية الجزائرية في الأمم المتحدة قبل تأسيس الحكومة المؤقتة	**54**
المبحث الثالث : مناقشة القضية الجزائرية في ظل الحكومة المؤقتة	**65**
خاتمة	**71**
قائمة المصادر والمراجع	**74**
الملاحق	**82**